عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين

مروان نبيل صالح قنام

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1441 هـ - 2020م

أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين

اعداد

مروان نبيل صالح قنام

بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

المشرف: د. عدنان عبد المجيد قباجه

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجيستير في التنمية الريفية المستدامه وبناء المؤسسات من معهد التنمية المستدامة، عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس

القدس –فلسطين

1441 هـ - 2020م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

أثر التعليم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين

اسم الطالب: مروان نبيل صالح قنام

الرقم الجامعي: (21710012)

المشرف: د. عدنان عبد المجيد قباجه

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ2020/6/10م من اعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. عدنان قباجه التوقيع:.....
2. ممتحن داخلي: د.ايناس ناصر التوقيع:.....
3. ممتحن خارجي: د. ناصر جرادات التوقيع:.....

القدس –فلسطين

1441 هـ - 2020م

الإهداء

إلى والدي الذي لم يبخل علي يوماً في نهل من منهل العلم

إلى القلب الناصع بالطيبة والبياض (والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي وأخواتي)

إلى زوجتي الغالية وابنائي الأحباء

الى عقلي الذي قاوم كل حطام الارض ولم يستسلم ولازال يحلم

الى كل ضعفاء الارض انتم اقوياء بالعلم والارادة

اقرار

أقر أنا معد الرسالة، أنّها قدّمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا، لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع.....

اسم الطالب: مروان نبيل صالح قنام

التاريخ: / /2020م

شكر وعرفان

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور

سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا .....

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في معهد التنمية المستدامة أتوجه بالشكر الجزيل على ما بذلتموه من أجلنا.

وإلى الدكتور: (عدنان قباجه)

الذي تفضل بالاشراف على هذه الرساله فجزاه الله عنا كل خير فله مني كل التقدير والاحترام.

الباحث

مروان قنام

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين، للفترة الزمنية الممتدة من (2000–2018) وباستخدام الاسلوب الوصفي اظهرت نتائج الانحدار ان (82.1%) من التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و (10.7%) من التغير في مستويات البطالة و (28.1%) من التغير في التضخم و(92.3%) من التغير في عدد الجرائم المبلغ عنها و (16.7%) من التغير في قضايا القتل والشروع بالقتل يعود للتغير في التعليم ممثلاً في اعداد الخريجين من الجامعات وكليات المجتمع ، كما اظهرت نتائج الدراسة وجود أثر طردي دال إحصائياً للتعليم على كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد الجرائم المبلغ عنها. واثر عكسي للتعليم على مستويات التضخم ، وعدم وجود اثر دال إحصائياً للتعليم على مستويات البطالة وعدد قضايا القتل والشروع به .

وقد اوصت الدراسة مجموعة توصيات منها ضرورة تنشيط الجامعات لتكون رائدة التغيير في المجتمع ،بحيث تعمل على توجيه العملية التعليمية نحو تنمية الإنسان الفلسطيني ليشارك في تنمية المجتمع. والعمل على توظيف الموارد والمصادر البشرية والمادية اللازمة لتطوير العملية التعليمية وتحديث أساليب التعليم واستخدام التقنيات الحديثة التي تدعم الإبداع وتشجع البحث العلمي وفق سياسات وخطط مرتبطة بخطط التنمية الى جانب إعادة النظر في التخصصات والبرامج القائمة وإدخال تخصصات وبرامج جديدة تتناسب وتلبي حاجات ومتطلبات التنمية الشاملة، لا سيما الدراسات التقنية والعلمية الحديثة والدراسات التخصصية التي تهدف إلى تأهيل الخريجين للمشاركة في حل المشاكل التي تواجه مؤسسات الدولة وقطاعاتها الصناعية والإنتاجية والخدماتية .

The impact of education on economic and social development in Palestine

Prepared by: Marwan Qannam

supervision: Dr. Adnan Qubbaja

Abstract:

The aim of the study is to identify the impact of education on social and economic development in Palestine for the period between 2000 and 2018. The regression analysis results of the research, and by using a descriptive method, showed that 82.1% of the change per capita share of the gross domestic product; 10.7% of the change in unemployment levels; 28.1% of the change in inflation; 92.3% of the change in the number of crimes; and 16.7% of the change in number of murders and attempted reported murders. Such changes are a result of the change in education represented in the number of graduates from universities and community colleges. Moreover, the results of the study showed a statistically significant direct effect of education on both per capita gross domestic product and the number of reported crimes. However, the results showed a negative confounder of education on the level of inflation. Additionally, there was no direct impact of education on unemployment or murder.

The study developed a set of recommendation on the importance of education and its effect on the economic and social development in Palestine. The recommendations include highlighting the importance of the role of educational institutions in Palestine in leading the Palestinian community towards a positive change and be a pioneer of change among Palestinians. Educational institutions play a crucial role in guiding the educational process that help in the social and economic development of Palestinians, and improve the level of individual participation in society. Moreover, the study urges the employment of human and material resources in developing the education sector in Palestine and advance the pedagogical methods of learning by using modern technologies that support innovative and creative scientific research in accordance with developmental policies and plans. Furthermore, the study recommends reviewing and re-evaluating the existing programs and introducing new programs and specializations that help in the development

process such as modern technical and scientific studies that aim at qualifying graduates with the requisite skills to play a key role in society and help in improving the industrial, productive, and service sectors.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

يعد التعليم أحد الدعائم الرئيسة لتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية، إذ يشكل مفتاحاً للتقدم والتحضر لأي دولة نظراً لدوره الريادي في إحداث التنمية المستدامة. ولقد نبه الإقتصاديون –آدم سميث وومماركس ومارشال– منذ القرن الثامن عشر إلى أهمية الإستثمار في رأس المال البشري خلال التعليم والتدريب (سماحة، 2016).

وتؤكد النظرية الإقتصادية على أهمية التعليم في إحداث تراكم رأس المال البشري، ويعد اهتمام النظرية الإقتصادية بقضايا التعليم والإستثمار في رأس المال البشري إهتماماً قديماً قدم علم الإقتصاد ذاته، إذ يعبر الفرد مارشال من الإقتصاديين الأوائل الذين أشاروا إلى القيمة الإقتصادية للتعليم ويرى أن الإنفاق في التعليم أكثر الإستثمارات الرأسمالية قيمة (دهان، 2010).

تشمل عملية التنمية الإقتصادية على جانبين أساسيين، العنصر البشري والعنصر المادي، ويعتبر العنصر البشري العنصر الحاسم في التنمية لأنه يعتبر مورداً اقتصادياً يعتمد على المقدرات التي يمتلكها هذا العنصر.

ويهدف التعليم إلى مساعدة الفرد في مواجهة المتغيرات الحضارية الإجتماعية والتقنية سواء في مجال العمل أم المجتمع، تحقيقا للتكامل والترابط بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، وصولاً إلى النهوض بها عن طريق حشد الطاقات البشرية وإنمائها، والاستفادة منها وذلك طبقاً لخطط وإجراءات تنظيمية تقوم بدور الوسيط بين هذه الطاقات كمدخلات وبين المخرجات المستهدفة كنتائج متوخاة، وهناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية لأن هدفها ومحورها ووسيلتها هو الإنسان، مما يؤكد على الصلة والإرتباط بين التعليم والتنمية ما يستقي من مبادئ وفلسفة المجتمع، إذا أن التعليم يهدف إلى إكساب الأفراد المعارف والمهارات والقيم والعادات والتقاليد وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء المجتمع (فرج، 2016).

ولأهمية التعليم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية كما تقرره النظرية الإقتصادية والتجارة الدولية، لذا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين للفترة من (2000-2018).

2.1 مشكلة الدراسة:

يتضح من خلال اطلاع الباحث على موضوع تأثير التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية الارتباط الوثيق بين التعليم والتنمية بشتى أنواعها، وقد أكد عبد الحميد (2012) أن رأس المال البشري هو المفتاح الرئيس المحدد للتنمية، فلابد من الإهتمام به وذلك من خلال الاهتمام بالبشر من حيث التعليم التدريب والإعداد وتعميق الخبرة ودعم القدرات الفكرية، وحين يتم الإعداد البشري على أكمل وجه فإنه يصبح من السهل إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية، لذا يتوجب على الدول الطامحة إلى النمو والتقدم العمل على تنمية وزيادة الإهتمام بالتعليم.

وأظهر الكعبي (2017) أن التعليم أقوى وأهم سلاح في المعركة ضد الفقر والبطالة لأنه يزود الطلبة بمهارات جديدة تتلاءم ومتطلبات السوق الجديد والعدالة في توزيع الثروات الطبيعية والمهارات والقيم عبر الأجيال، لأنه يساهم بنقل المعرفة والمهارات والقيم عبر الأجيال.

وبالرغم من وجود العديد من الدراسات والأدلة التجريبية التي بحثت العلاقة بين التعليم والتنمية إلا أن هذه العلاقة ما تزال غامضة وتختلف من دولة إلى أخرى (الشعافي والغضين، 2015)، وتظهر مشكلة الدراسة من خلال ما تعاني فلسطين من عجر في المستوى الاقتصادي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومن خلال ذلك يرى الباحث أن هناك تأثير واضح للتعليم في التنمية بشكل عام والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بشكل خاص من أجل الخروج من الوضع الراهن ورفع مستوى الناتج المحلي والتغلب على البطالة وغير من مقومات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ومن خلال ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي: **ما أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين؟** ويتفرع عن السؤال السابق الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟
2. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على نسبة البطالة؟
3. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على نسبة التضخم؟
4. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على عدد الجرائم المبلغ عنها؟
5. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على عدد قضايا القتل والشروع بالقتل.

3.1 أهداف الدراسة:

إن الهدف العام للدراسة هو التعرف على أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين. ويمكن تقسيمه إلى عدد من الأهداف الفرعية المحددة كما يلي:

1. التعرف إلى أثر التعليم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
2. التعرف إلى أثر التعليم على نسبة البطالة
3. التعرف إلى أثر التعليم على نسبة التضخم
4. التعرف إلى أثر التعليم على عدد الجرائم المبلغ عنها
5. التعرف إلى أثر التعليم على عدد قضايا القتل والشروع بالقتل.

4.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدارسة على المستوى النظري في حقيقة مفادها أنه لا يمكن تحقيق التنمية الإقتصادية دون تحقيق التنمية البشرية والذي يمثل التعليم أهم متغيراتها، ويعد تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية مطلب ضروري لكافة الدول المتقدمة والنامية، كما يعد التعليم أحد أهم أشكال الإستثمار في رأس المال البشري، لذا تهتم هذه الدراسة ببيان أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية المساعدة لواضعي السياسات التعليمية والإقتصادية في صياغة سياسات إقتصادية وتعليمية وإجتماعية تسهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية (جابر، 2018).

أما على الصعيد التطبيقي فإن أهمية الدراسة تتمثل في دراسة أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين لتساهم في زيادة المعرفة لدى المهتمين بوضع السياسات التعليمية والإقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية، كما تتجلى هذه الأهمية على المستوى التطبيقي أيضاً في بيان الفرص والتحديات التي تعزز أو تحد من الدور التنموي للتعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين من أجل اقتراح السياسات الإقتصادية في فلسطين من أجل اقتراح السياسات الإقتصادية اللازمة لتعزيز الدور التنموي للتعليم.

لذا تأتي أهمية هذه الدراسة محاولة التعرف إلى أثر التعليم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين، وذلك بالإعتماد على سلسلة زمنية من البيانات التعليمية والإقتصادية والإجتماعية للفترة (2000-2018).

كما تظهر أهمية الدراسة من خلال تناولها الجانب العلمي من خلال تحليل سلة البيانات التاريخية للوصول إلى الحقائق التي تشير إلى أهمية التعليم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بالإعتماد على أرقام حقيقية وغير متحيزة وتعكس حقيقة الواقع الفلسطيني مما يعكس أهميتها بالنسبة للمجتمع والاقتصاد وجوانب التنمية.

5.1 فرضيات الدراسة:

تأسيساً على عناصر المشكلة سيتم اختيار مدى صحة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على التنمية الإقتصادية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على نسبة البطالة.

H3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على نسبة التضخم

الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على التنمية الإجتماعية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على عدد الجرائم المبلغ عنها

H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على عدد قضايا القتل والشروع بالقتل

6.1 نموذج الدراسة:

على ضوء الفرضيات السابقة كان نموذج الدراسة يتخذ الشكل الآتي:

المتغيرات المستقلة والتابعة في نموذج الدراسة

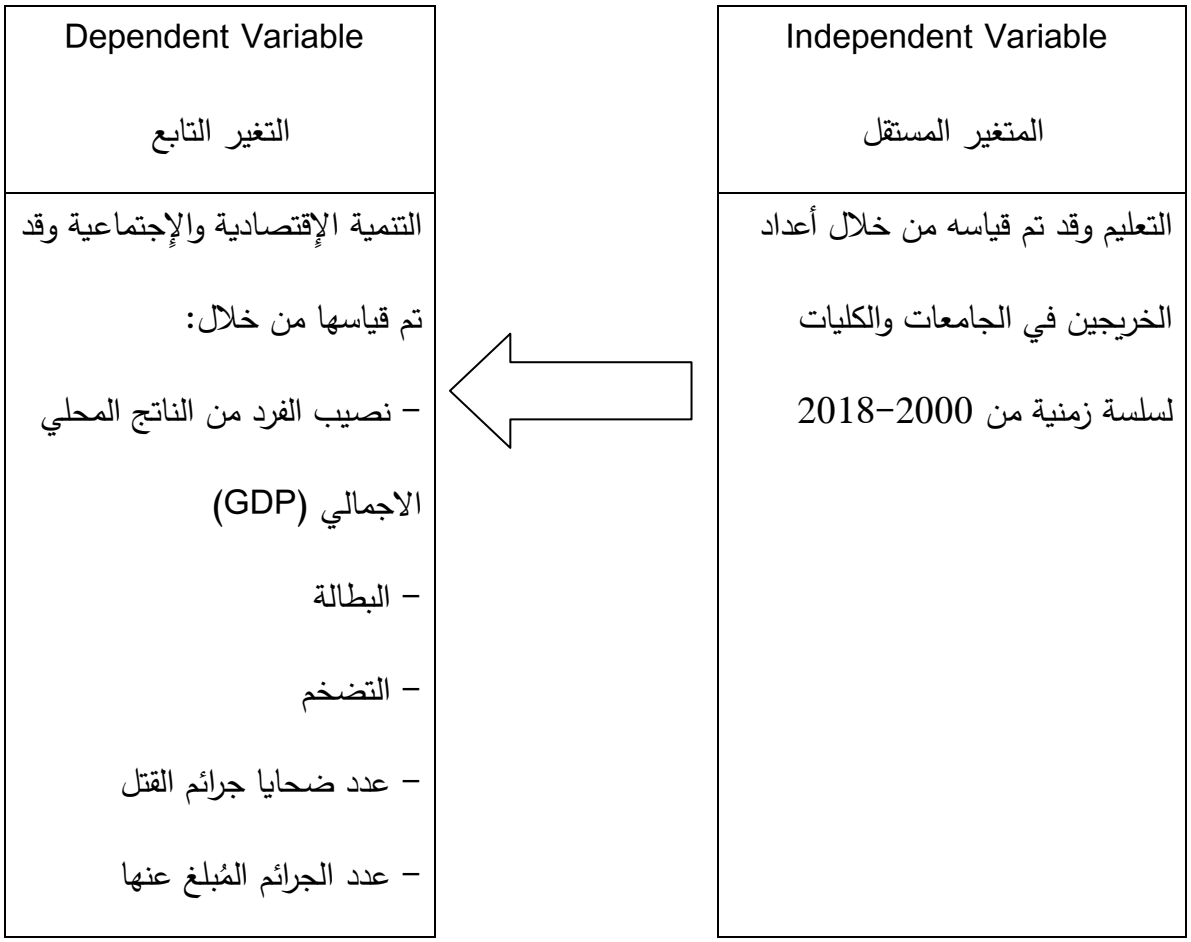

7.1 حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين

الحدود البشرية: جميع الأفراد والأشياء التي لها علاقة بأثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

الحدود المكانية: فلسطين.

الحدود الزمانية: لسلسلة الزمنية الممتدة من الأعوام التالية (2000–2018)، وبذلك تتكون عينة الدراسة الحقيقية لمدة 19 عام.

8.1 مصطلحات الدراسة والتعريفات:

التعليم: هو عملية تعلم تبدأ منذ الولادة لتأخذ مكانها في العائلة والمجتمع والأكثر في المدرسة، وأنه الأداة الأولية لتحول المجتمع وتقوية قدرات الأفراد لتحويل رؤاهم للمجتمع إلى الحقيقة، فالتعليم يبني القدرات للتفكير بمستقبل مشرق تضمن نوعية التعليم محتويات وطرق ومخرجات فضلاً عن القيم مثل السلام وحقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتسامح وفهم التواصل الحضاري (فرج، 2016).

التنمية الإقتصادية: هي رفع مستوى الدخل القومي بزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية بوجود أساليب تكنولوجية حديثة، وهي عملية يتم بموجبها استخدام الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع

الإقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من الدخل والخدمات وتوافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية (عقيل، 2015).

التنمية الإجتماعية: هي عملية التي يتم بموجبها إشباع حاجات الأفراد عن طريق التبعية المثلي لجهودهم التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية للازمة لنمو المجتمع بزيادة قدرة أفاد المجتمع على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي (البدري، 2016: ص275).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

قام الباحث بتقسم الفصل الثاني إلى قسمين القسم الأول تناول فيه الإطار النظري والقسم الثاني تحدث عن الدراسات السابقة، وقد شمل الإطار النظري على مبحثين، الأول تم الحديث فيه عن التعليم ودوره في التنمية وعلاقته بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية والأهمية اقتصادية للتعليم وأثره على التنمية الإقتصادية، أما المبحث الثاني فقد تم الحديث فيه عن التنمية الإقتصادية والإجتماعية من حيث المفهوم وعناصر التنمية وأهدافها والتنمية البشرية العوائق التي تواجهها التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وكذلك النظريات المعاصرة للتنمية.

1.2 الإطار النظري

مقدمة

تعتبر التنمية هدفاً تسعى إليه معظم الدول فهي عملية شاملة تمس كافة مناحي الحياة منها الإقتصادية والإجتماعية، وتحتاج عملية التنمية إلى تحقيق شروط مسبقة كأن تتوفر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الاستثمار والإنتاج، وإن اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني مشكلة في تمويل التنمية الإقتصادية، حيث تسعى هذه الدول إلى إعادة هياكل اقتصادها الوطني وبناء استراتيجية تنموية، لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع (الفرا، 2012).

وتنبع أهمية التنمية من أنها تهدف إلى تحقيق التحسين ألتكيفي للإنسانية، وتحقيق مجتمع تسود فيه روح الإنسانية، والتنمية الإجتماعية ترتبط بالمؤسسات الإقتصادية، حيث أنهم يعدون المؤسسات الإقتصادية هدفاً اجتماعياً لكن فعالية دوره لا تتحقق إلا من خلال مؤسسات اجتماعية معترف بها مثل المدارس، والأسر ومؤسسات الرعاية الإجتماعية، وتتجلى أهمية التنمية المجتمعية في تحقيق الرضا الإنساني في قطاعات التنمية الزراعية والغذاء، أو تحديد ادوار جديدة للنساء، والتنمية المجتمعية تُعنى بعمليات تغير المجتمعات وتطورها مثل المدرسة والحكومة والتعليم والاقتصاد والرعاية الإجتماعية ونظام العدالة، وتُعنى بالفرد والبناء الاجتماعي، والتنمية لا تركز فقط على صياغة سياسات جديدة تساهم في الكيفية التي يعيش بها الناس في مجتمع ما، لكنها تتعدى إلى تحقيق الرفاهية للإنسان، وتسعى إلى تحقيق تكافؤ ومكافحة الفقر أو على الأقل تحسين ظروف

الفقراء، ومن خلالها ينبغي مساعدة المجتمع على المدى الطويل لكي يؤهل نفسه لتحقيق الرفاهية وسعادة كل أفراده (الجوهري وآخرون، 2008).

فقد ذهب بارود (2005) لاعتبار أن التنمية في فلسطين يجب أن تتواكب مع قيام الدولة الفلسطينية بمعنى استحالة تطبيق التنمية في ظل وجود الاحتلال، حيث إن المفهوم التنموي ينبغي أن يقوم على أساس التغيير الشامل في جميع نواحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والفكرية، وذلك في ظل وجود سيادة للدولة تتحكم في مواردها وقراراتها السياسية، وبالتالي فإن التنمية الإقتصادية في المناطق الفلسطينية لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة الاحتلال.

يرى الباحث أن مهمة التعليم تكوين الطاقات الفكرة وبلورتها ودفعها باتجاه التطور والنضوج مما ولد الحاجة إلى البحث في نظم التعليم ودراسة أساليبه ومناهجه وتطبيقاته المختلفة من أجل التنمية، ولكن الواقع الفلسطيني معقد نوعاً ما فهناك العديد من الجهات تتدخل في النسيج الاجتماعي لذا نجد أنه من الصعب الوصول إلى تنمية اجتماعية بكل سهولة ويُسر، كما أن الواقع الفلسطيني وظروفه كونه شعب يرزح تحت الاحتلال يجد صعوبة في التغلب على الظروف الإقتصادية والإجتماعية من أجل زيادة عجلة التنمية بشكل عام.

المبحث الأول: التعليم

يعد التعليم بمختلف مستوياته الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الإستثمار الأمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته والحصول على العوائد الإقتصادية والإجتماعية، والتعليم لأفراد المجتمع ضرورة لتكوين الشخصية وبناء المستقبل، فكلما تقدمت التكنولوجيا الحديثة على

مختلف مرافق الحياة زادت حاجة المجتمع إلى تعليم أبناءه، كما يعد التعليم من أهم عوامل بناء رأس المال البشري والتنمية معاً، حيث يؤدي التطور فيه إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة الدخل والتحفيز على العمل، ولقد شكل التعليم محوراً رئيساً لخطط التنمية كافة (فرج، 2017).

وينظر إلى التعليم على المستويين الفردي والعمومي باعتباره مزيجاً من الاستهلاك والادخار، فالأسرة أو المجتمع تنفق على التعليم كنوع من الاستمتاع بالتعليم بحد ذاته وعلى أمل الحصول على عوائد مستقبلية متمثلة بين أمور أخرى، وينظر إلى التعليم أنه متعدد الفوائد فهو برفع الانتاجية ويرفع الاستثمار والادخار، ويساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص، ويضمن التشغيل وعلى الأخص في القطاع العام ومناصبه ذات الامتيازات، كما يساعد على التغير التقني (التكنولوجي) ويؤثر على المهارات الادراكية وبالتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والابداع، ويؤثر التعليم على قرار الهجرة وبذلك تزيد الإنتاجية على مستوى الفرد والاقتصاد العالمي (قريشي ونعيمي، 2017).

ومن المسائل التي تتعلق بمفهوم التعليم مسألة علاقة عملية التعليم بعملية التعلم. فالتعليم يحدث التعلم، والتعلم نتاج ايجابي ناجح لعملية التعليم، بمعنى أنه إذا لم يحدث تعلم فليس هناك تعليم وتشبه هاتان العمليتان تماما عمليتي البيع والشراء؛ فالبيع بالنسبة للتعليم كعملية الشراء بالنسبة للتعلم. فان لم يشتر أحد من الناس، لا يتم بيع من أحد غيرهم. وتطبيق هذه العمليات على عمليتي التعليم والتعلم فأنه يمكن القول: ان لم يتعلم أحد (من المتعلمين) فلا يتم تعليم من أحد آخر (من المعلمين) ومن المسائل الأخرى التي تتعلق بالتعليم، وبعلاقة التعليم بالتعلم، أن كلا من هاتين العمليتين يتم انجازها ضمن عملية أشمل هي عملية التربية التي تعنى بمختلف جوانب المتعلم العقلية

والجسمية والعاطفية والإجتماعية، عن طريق تنمية قابليته ومهاراته وخبراته ومعلوماته وميوله واتجاهاته. وتشمل عملية التربية، هذه التوجيه والتعديل والتحويل والتغيير في سلوك المتعلم ليكون في جميع مراحل حياته عضوا فعالا نافعا في مجتمعه الذي يكون فيه (حسين، 2014).

وقصد بالتعليم : مساعدة الفرد في مواجهة المتغيرات الحضارية الإجتماعية والتقنية سواء في مجال العمل أم المجتمع، تحقيقا للتكامل بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، وصولا إلى النهوض بها عن طريق حشد الطاقات البشرية وإنمائها، وحشد طاقات البيئة والإستفادة منها وذلك طبقاً لخطط وإجراءات تنظيمية (فرج، 2017).

وتعرف بأنها العملية المنظمة التي تمارس من قبل المعلم، بهدف نقل المعارف المهارية إلى الطلبة وتنمية اتجاهاتهم نحوها، ويعد التعلم هو الناتج الحقيقي لعملية التعليم (عمر وحميد، 2015).

ويعرف التعلم بأنها هو عملية تعديل السلوك والخبرة وتزويد الفرد بمعارف ومهارات، وقياس مدى تقدم الفرد بالتعلم بسرعة الأداء والتحرر من الخطأ والقدرة على التنسيق والإقتصاد في المجهود (محمود، 2011).

ويرى الباحث أن التعليم العملية المُنظَّمة التي تهدف إلى حصول الشخص المتعلم على الأُسُس العامة التي تبني المعرفة بشيء ما، ويتم ذلك بطُرُق مُنظَّمة وبأهداف معينة ومُحدَّدة ومعروفة مسبقًا

أهمية التعليم:

ويعد التعليم هو المسؤول عن تزويد المجتمع بحاجاته من الكفايات البشرية عالية المستوى في مختلف المجالات وهو أداة المجتمعات في تطويع التكنولوجيا لخدمة الأغراض والمطامح المجتمعية، واستيعاب معطيات التقدم العلمي وقيادة عمليات التغيير الثقافي والإجتماعي وبذلك يلعب التعليم دورا

بارزا واساسا في تحديد مستقبل الشعوب وذلك بالنظر إلى كون التعليم العالي الجيد شرطا ضروريا للتراكم والتكاثر المعرفي، ولإزدهار حركة البحث والتطوير، إضافة إلى درجة كفاءة مخرجات التعليم في المهن المختلفة، ولخص (عمر وحميد، 2015) أهمية التعليم في النقاط الآتية:

- في أن المهارات المكتسبة من التعليم الأساسي، مثل القدرة على القراءة والكتابة، تنطوي بحد ذاتها على قيمة كبيرة باعتبارها نتيجة أساسية من نتائج التنمية.
- التعليم يمكن أن يساعد على تحاشي جوانب أخرى أكثر سلبية في الحياة. فعلى سبيل المثال، سيؤدي التعليم الإبتدائي المجاني والإلزامي إلي الحد من تشغيل الأطفال.
- التعليم يضطلع بدور قوي في تمكين الفئات السكانية التي تعاني من أوجه حرمان. ومع ذلك فإن النساء اللواتي حصلن على التعليم يمكنهن أن يعشن حياة أفضل وأطول من حياتهن بدون تعليم.

يرى الباحث أن أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة لتمكين المتعلمين لتحويل أنفسهم والمجتمع الذي يعيشون به من خلال تنمية المعلومات، المهارات، المواقف، الكفاءات، والقيم المطوية لمعالجة تحديات الحاضر والمستقبل، من خلال التفكير النقدي والمنهجي، وتحليل حل المشكلات، والإبداع، العمل الجماعي، واتخاذ القرارات في مواجهة عدم اليقين، وفهم ترابط التحديات العالمية والمسؤوليات النابعة من هذه التوعية، كما أن التعليم من مهمه الرئيسية تنمية المجتمع وتحقيق أفضل حياة يمكن أن يعيشها الفرد، وكذلك بناء المواطن الصالح الذي يخدم وطنه وبلده وتقديم كل ما يلزم من أجل تطوير وتنمية المجتمع.

دور التعليم في التنمية

يعد التعليم من اهم مجالات التنمية المستدامة وقد حصل على الاهتمام الكبير في برامج الامم المتحدة للتنمية باعتباره يشكل اساساً صلباً من اسس التنمية المستدامة، وكل المفكرين يدركون بوعي تام الدور الهام والبارز للتعليم بشكل عام وللتعليم العالي بصورة خاصة في العملية التنموية للمجتمعات، ويعد التعليم المصنع الذي يعد رأس المال البشري، الذي تعتمد عليه عملية تنمية المجتمعات البشرية بجميع جوانبها .ولذلك فهو مختص في تشكيل اكثر الانواع رقياً من رأس المال البشري، وتتعاظم مسؤولية التعليم العالي في بناء رأس المال مع ارتقاء صنف رأس المال، وتتحمل الجامعات والتعليم العالي مسؤولية تطوير رأس المال الفكري، وحفظ ثقافة الامة وتجديدها من خلال البحوث واعمال الفكر، ويعد التعليم من وجهة النظر الإقتصادية سلعة استثمارية واستهلاكية خاصة وعامة في الوقت نفسه، فهو سلعة استهلاكية خاصة لمنافعه المباشرة حيث يشبع حاجة أصيلة لدى الفرد في المعرفة، وسلعة استثمارية خاصة لأنه يعود على الفرد بزيادة في الدخل عن طريق تحسن قدرة الفرد الإنتاجية .وهو سلعة عامة لما له من آثار خارجية مفيدة للمجتمع(العيش في وسط متعلم أفضل) (عمر وحميد، 2015).

يرى الباحث أنه يمكن النظر إلى التعليم بأنه شكلاً من أشكال الاستثمار ذا انتاجية عالية يساعد بشكل واضح في التنمية الإقتصادية وخاصة مع التطور التقني والازدهار الذي يظهر اتجاهات جديدة تنادي بدور أكبر لمؤسسات التعليم في إحداث وتسيير التنمية، والتعليم يعمل على رفع كفاءة المواطنين من خلال زيادة المعرفة وكذلك زيادة المهارات مما يساعد في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي مما يحقق التنمية.

العلاقة بين التعليم والتنمية الإقتصادية:

إن الصلة بين التعليم والاقتصاد وثيقة، حيث يسهم التعليم بصورةٍ مباشرة في التنمية من خلال القوى البشرية المُؤهلة المُتعلِّمة والمعارف الناتجة عن ذلك والقيم والمواقف تجاه العمل والتنظيم، إلا أن الاقتصاد هو الذي يوفِّر الموارد التي تسمح بذلك، والتي تعد الإنتاجية التي تتأثَّر بالعوامل التكنولوجية والبشرية والطبيعية والمادية، هي العامل المهم في توفير هذه الموارد . لذلك عد التعليم من المُتضمنات المهمة للتنمية البشرية، فتناولته أدبيات التنمية البشرية من ثلاث زوايا رئيسية: الأولى: الإهتمام بتوفيره كأداةٍ لإكتساب التقانة؛ الثانية: ربط التعليم باحتياجات سوق العمل؛ والثالثة: اعتبار التعليم حقاً إنسانياً أساسياً يهدف إلى تحسين وضع البشر(حمداني، 2009).

التعليم الأبواب أمام المساواة الإجتماعية والفرصة الإقتصادية حيث تعتبر الموارد البشرية من أهم عناصر التنمية الإقتصادية، ولقد أصبحت النظرة إلى تلك الموارد في العقود القليلة الماضية أنها استثمار عائد مرتفع وطويل الأجل، بحيث يمتد ذلك العائد خلال الحياة الانتاجية للفرد، ويعتبر التعليم من أهم العوامل ويؤثر التعليم في تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال رفع كفاءتها وإنتاجياتها وبذلك يسهم في عملية التنمية بصورة فعالة، ولقد اعتمدت العديد من الدول الكبرى في بداية خطواتها للنمو على التعليم وتطويره كركيزة أولى للتنمية الإقتصادية وقد استطاعت فعلا بفضل المستوى التعليمي المرتفع لأفراد القوى العاملة تحقيق معدلات تنمية سريعة ومتلاحقة مما أدى بها إلى الدخول في مصاف الدول الكبرى (زوبير، 2011).

هناك علاقة تبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي على جانب كبير من الأهمية كوسيلة لمعرفة أثر كل منهما على الآخر، حيث يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً بالدخل، فهو يعتمد على مستواه ودرجة نموه،

إذ إن نشر التعليم من خلال التوسع في المراحل المختلفة للتعليم يعني ضرورة توفير الأموال، ويعتبر الدخل مصدرها، كما أن نمو الدخل بصورة مستقرة لا يتحقق إلا من خلال ارتفاع مستوى التعليم ومخرجاته، ويتحقق الأثر المباشر للتعليم في النمو الإقتصادي من خلال تحسين المهارات والقدرات الإنتاجية للقوى العاملة، ونظرا لما لقياس دور تعليم القوى البشرية في النمو والتنمية الإقتصادية من أهمية في تخصيص الموارد المالية وتوزيعها بين القطاعات المختلفة (بوطيبة، 2010).

حيث إن النظام الإقتصادي هيكل مركب من عناصر أساسية لكل عنصر مكانة مركزية، ويقوم بدور معين ومتفاعل مع العناصر الأُخرى إلى درجة للتضامن والتكامل في الإستجابة الكافية للحاجات الأفراد والمجتمع جميعاً لكن يطابق أو يتسع الهيكل البنائي للنظام الإقتصادي في ضوء حجم المهمات الإقتصادية التي يتولى إشباعها داخل المجتمع ، وكلما اتسعت النشاطات الإقتصادية وتنوعت يزداد تعقد البناء التركيبي في النظام الإقتصادي ،والعكس صحيح، لأنه يستجيب إلى التغيرات الإجتماعية المستمرة مهما كانت الظروف فلهذا هناك دور لتعليم في تطوير البناء الإجتماعي من خلال وضع التشريعات التي تنظم الشؤون الإقتصادية للأفراد والجماعات والمؤسسات في النظام الاجتماعي العام يطور المؤسسات الإقتصادية القائمة ويجدونها ويكون الآليات التي تساعد في تنظيم وتقنين الإجراءات والأساليب المستخدمة ويحرك النشاط الاقتصادي ويزيد الرقابة على مستوياتها الإنتاجية والاستهلاكية داخل المجتمع (الشعافي والغضين، 2015).

يرى الباحث أن التعليم هو المسؤول الأول للنهوض بالمجتمعات وزيادة عجلة التنمية مما يوفر درجة عالية من التمكين الإجتماعي لأفراد المجتمع، فالمهارات المكتسبة من التعليم تدعم بشكل واضح التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتدعم تماسك المجتمع.

الأهمية الإقتصادية للتعليم:

يمكن تلخيص أهم الفوائد الإقتصادية للتعليم نظرا لما لها من أهمية كما بينها زوبير (2011) بما يلي:

- يزيد التعليم من إنتاجية العمال وذلك من خلال إكتساب القوى العاملة المهارات والمعارف ويعمل أيضاً على صقل مواهب الأفراد وزيادة كفاءتهم وقدرتهم على استيعاب التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المتطورة.
- يساعد التعليم على تراكم رأس المال فهو يمكن أن يكون مكملا لرأس المال المادي، حيث يكون ذا فائدة كبيرة إلى الحد الذي يتوفر فيه رأس المال البشري بدرجة كافية ليكمل التحسينات في رأس المال المادي.
- يساعد التعليم في صقل القدرات الإبداعية للإنسان وزيادة معارفه مما يؤدي إلى تحسين عملية الإنتاج والتمكين من استخدام المعلومات والمهارات وتطويرها لمواجهة الظروف المتغيرة في المستقبل.
- إن التعليم يؤدي إلى الإستخدام الكفء للمدخلات الجديد كما أن التعليم يعد حافزاً للتغير السلوكي الذي يساعد على النمو الإقتصادي، فالأفراد المتعلمون أكثر ميلا للاستخدام الكفء تكون دائما ذات كفاءة عالية وتحقيق إنتاجية قصوى.
- يمد التعليم متخذي القرارات الفنية والإقتصادية بالمعلومات ونظرة أكثر شمولا بحيث يستطيعون تجنب وقوع أخطاء كبيرة في المستقبل (زوبير، 2011).

يرى الباحث أن الأهمية الإقتصادية للتعليم تتبلور من خلال دفع عجلة التنمية بإعداد الكوادر التعليمية التي تساعد المتعلمين للوصول إلى مجتمع يتمتع بالإستقرار والأمان على المستوى الإقتصادي حيث أن الإستثمار في التعليم يعود بالفائدة الإقتصادية على المجتمع أكثر، كما أن التعليم يستطيع أن يزيد من مهارة المتعلمين مما يكسب درجة من الكفاءة وهذا ينعكس على الواقع الإقتصادي بشكل إيجابي.

أثر التعليم على التنمية الإقتصادية

أ – التأثير المباشر

إن الفرد الذي يحصل على المزيد من التعليم يحصل على فرص ووظائف أفضل وبالتالي يحصل على عائد إقتصادي أعلى من الذين يحصلون على سنوات تعليم أقل . عندئذ لو كان اختلاف عوائد التعليم يعني الإختلاف في إنتاجية الفرد، فإن التوسع في التعليم يؤدي إلى زيادة عدد أفراد المجتمع الذين يحصلون على فرص وظيفية أفضل، والقادرين على التعامل مع عوامل الإنتاج الأخرى واستيعاب التغيير التكنولوجي والمعرفة الجديدة مما يؤدي في المحصلة النهائية إلى زيادة الإنتاجية الإقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد القومي ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ب – تأثير التعليم على المقدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية

التعليم لا يقتصر على الزيادة الإنتاجية للدولة أو للشركة) زيادة عدد الوحدات المنتجة من السلع والخدمات مع الزمن (بل يؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج وتنظيم وادارة واستغلال الموارد الإقتصادية استغلالاً أمثل وبكفاءة عالية سيعمل على تحقيق أقصى إنتاج ممكن و بأقل تكلفة ممكنة ، مما

يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتهم في الأسواق الدولية على أساس النوعية والسعر ، مما يزيد مقدرة الدولة على زيادة حجم صادراتها وتحسين ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي.

يرى الباحث أنه يقع على عاتق التعليم النهوض بالتنمية الإقتصادية وأعداد القادة الماهرين في جميع مجالات المجتمع والوصول إلى اقتصاد يدعم المجتمع إلى التقدم والنمو.

تأثير التعليم على إعادة توزيع الدخل وتقليل الفقر

إن التوسع في التعليم في المدى القصير يؤدي إلى زيادة عدد العاملين أكثر تعليمًا ذوي الأجور المرتفعة و بالمقابل تقل نسبة العاملين الأقل تعليما ذوي الأجور المنخفضة، و مع استمرار التوسع في التعليم فإن الزيادة في عدد الأشخاص الأعلى تعليمًا في سوق العمل مع بقاء الطلب عليهم بدون تغيير) أي يخلق التعليم ندرة نسبية في العمالة غير الماهرة وفائض من العمالة الماهرة (مما ينتج عنهم انخفاض نسبي في أجورهم و ارتفاع في أجور الأشخاص الأقل تعليمًا ، وبذلك تساهم هذه العملية في تخفيض فروق الدخل في سوق العمل، وبالتالي كلما زاد عدد المتعلمين في المجتمع اقترب الدخل إلى المتوسط، وهكذا يصبح التعليم أداة للتقارب الاجتماعي و الاقتصادي و إيجاد سياسة أجور عادلة (قريشي ونعيمي، 2017).

ويرى الباحث أنه من خلال التعليم يمكن معرفة احتياجات المجتمع والمشكلات والعوائق التي تعترض مسيرته التنموية لذا فالاتجاه نحو التعليم له تأثير على محتوى والمناهج المقررة مما يدعم علية التنمية بشكل واضح.

اهتمام رجال الاقتصاد بالتعليم

من ابرز العوامل التي دفعت الاقتصاديين إلى الاهتمام بالتعليم كما بينها العادلي (2013) بما يلي:

1. إدراك الدول النامية المتزايد لأهمية التعليم ودوره المتميز في تحقيق التنمية الإقتصادية.
2. اتجاه دول العالم نحو زيادة نفقات التعليم في السنوات الأخيرة الأمر الذي دعا الاقتصاديين إلى البحث في مدى الجدوى الإقتصادية لتلك النفقات على المجتمع
3. عجز غالبية البلدان في مواجهة أعبائها التعليمية أمام تزايد أعداد الطلاب وظهور الحاجة إلى دراسة تكاليف التعليم بهدف الحصول إلى مردود امثل بنفقات اقل .
4. أمام تزايد أعداد الطلبة ظهرت الحاجة إلى البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تسد نفقات التعليم ومتطلباته وعن أفضل السبل الممكنة لتوزيع أعباء التعليم المالية بين ميزانية الدولة والهيئات الخاصة وبين السلطة المركزية.

يرى الباحث ان ادراك رجال الاقتصاد أهمية التعليم يدعم عملية التنمية من خلال وضع الخطط التنموية ودراسة احتاجات المجتمع بشكل دقيع وعلمي بحيث يستند ذلك إلى طرق علمية من خلالها يتم تنمية مهارات ومعارف أفراد المجتمع.

العلاقة بين التعليم والتنمية الإجتماعية:

تعتبر خدمات التعليم رأس الرمح في التطور والنماء للمجتمعات، كما هي رسالة ربانية فرضها الله سبحانه وتعالى حيث يقول في كتابه العزيز (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)) ولتحقيق التنمية الإجتماعية الشاملة للمجتمع، لا بد من أن تبذل الجهود في جميع الاتجاهات وفي جميع جوانب

قطاعات الحياة ومجالاتها لإشباع كافة الاحتياجات الأساسية للإنسان من حيث نوعية الخدمات التي تتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والترويح والأمن والتربية الدينية والثقافة والرعاية الإجتماعية والمواصلات، والتنمية تتطلب أيضا في المقام الأول رأس المال البشري على مستوى عالي من التعليم (مزريق، 2011).

إن محدودية العلاقة وقلة التنسيق والتعاون بين المؤسسات العاملة في مجالات التنمية الإجتماعية له أكبر الأثر دون بلورة رؤية موحدة شاملة، رغم وجود لقاءات دورية وتنسيق خجول بين القطاعات الإجتماعية العاملة في مجال التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية وغيرها، فإنه لا وجود لأسس واضحة تشكل مضمون هذا التعاون لكي يطبق على طبيعة العلاقة بين الوزارات نفسها والمؤسسات الأهلية، فقد ظهر الضعف في تحديد احتياجات وأولويات التنمية بشكل عام دون إشراك المجتمعات المحلية، الأمر الذي يتعارض مع الاحتياجات الفعلية للسكان، ويتعارض مع التنمية بالمشاركة، وغياب رؤية سياسية اجتماعية واضحة، وضعف مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة، رغم صدور عدد من القوانين في مجالات الخدمة المدنية، قانون المجالس المحلية، وقانون التعليم العالي، وقانون ذوي الاحتياجات الخاصة، وقانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية، ومما أعاق التنمية الإجتماعية ضعف مقومات ومبادئ الحكم السليم من بعض الجهات، رسمية وغير رسمية والبيروقراطية، وضعف الإدارة الفعالة للبرامج والمشاريع التنموية (الحوراني، 2019).

والتعليم يحتل أهمية كبيرة في خدمة المجتمع والاقتصاد وتطورهما، وذلك من خلال إسهامه في كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها. فالتعليم يعد من الأنشطة التي رافقت الإنسان من القدم، إذ حظي التعليم باهتمام دول العالم كافة من أجل النهوض بمجتمعاتها وفق

مستوى من الحضارة المتطورة والعلم والمعرفة، ومستوى التعليم لا يعتبر فقط أحد مؤشرات التنمية البشرية بل يعتبر أيضا مؤشراً هاماً للنمو الاقتصادي، ويرجع اكتشاف أهمية التعليم في النمو الاقتصادي إلى الاقتصاديين القدامى، وقد اجمع الاقتصاديون القدماء منهم والمحدثون إلى حد ما على أن التعليم هو استثمار في البشر يحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية (قريشي ونعيمي، 2017).

أن النظام التعليمي لا يستطيع أن يصلح نفسه بنفسه ما لم تسبقه إصلاحات في البناء الاجتماعي أولا، لأن المجتمع هو القوة الموجهة للتغيير وذلك عن طريق الأهداف والسياسات والتربية على هذا الأساس لا يعدو دورها على أن تكون أداة تنفيذ لتحقيق تلك ألأهداف والسياسات ، أذن التربية لها دورها في عملية التغير ويمكن أن توثر تأثيرا مباشرا في تلك العملية عن طريق الكشف وايقاظ الوعي لدى الأفراد بأهمية هذا التغيير وتزويدهم عن مواطن التغيير (علي، 2012).

إن تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموماً للمواطنين كافة، وزيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة، وزيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة، قيم حب المعرفة وإتقان العمل يزيد من توفير فرص التنمية الإجتماعية في المجتمع (السالم، 2008).

ويعتبر نشر التعليم وتوفيره للجميع يعد مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية الإجتماعية وتحسين مستويات الدخل وتكمين المجتمع من الاستفادة من موارده البشرية بشكل أفضل، وبروز قضية التنمية البشرية كقضية لها الأولوية في برامج التنمية الإجتماعية ، كما أن خلق المجتمع المتعلم متطلب أساسي من متطلبات تحقيق الرفاهية والمشاركة المجتمعية والتنمية المستدامة، وتعظيم إنتاجية الفرد وإكسابهم

المعرفة والمهارات والاتجاهات اللازمة للعيش في مستوى وحضاري واقتصادي متقدم (الكرد، 2018).

وفي السياق الفلسطيني، يتوجب الربط بين معيقات التعليم والتنمية فيه، بعد الإقرار أن أبرز ما يحكم العملية هو سيطرة إسرائيل على مجمل مفاصل الحياة فلسطينيًا، وهي التي ترتبط بمعدلات الزيادة السكانية ومعدلات الإنجاب، وفي جانب التعليم نقف أمام القصور في الحقل التعليمي من ناحية الميزانيات المخصصة من قبل السلطة الفلسطينية، إذ يتغلب "الأمن" فيما يخصص له من ميزانية على باقي القطاعات التي تنفق السلطة أموال التمويل عليها، دون إغفال مصيبة المناهج الفلسطينية، التي صُفت ووضعت وفق ما راق لأموال الممولين في عقد التسعينيات، الذين هيمنوا على مجمل المقولة التي تقدمها المناهج الفلسطينية، ووفق هذه الحال يستحيل ربط التعليم بالتنمية مفهومًا وطنيًا، هذا في حال حضور التنمية ضمن سياق طبيعي، وهذا ما لا يتوفر فلسطينيًا. وإذا ما أريد إتمام العمل التنموي في قطاع التعليم وإرساء تعليم ديمقراطي وطني تنموي فاعل، فإن هذا غير ممكن في ظل عدم طرح التصدي للعسف الاستعماري كأولوية (زغير، 2015).

ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية واقعاً اجتماعياً هشاً، خاصة في قطاع الخدمات الإجتماعية، إضافة إلى الواقع الاقتصادي السيئ، مع البنية التحتية المدمّرة، والانتشار الواسع للفقر والبطالة، والنقص الكبير في المرافق والخدمات الصحية والتعليمية، فضلاً عن الأزمة السكانية نتيجة القيود الاحتلالية على البناء(الحوراني، 2019).

وافتقاد أي اقتصاد فلسطين لمعدلات نمو معتبرة، نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية، وتراجع التكوين الرأسمالي والاستثمار، إضافة إلى كونه يعمل في ظل حالة عدم يقين مستمرة؛ يجعل منه اقتصاداً

غير كفء، وغير قادر على تحقيق أهم الأهداف الإقتصادية، والمتعلقة بقدرة هذا الاقتصاد على توليد فرص عمل جديدة عبر التوسع في الأنشطة الإقتصادية. ما سبق يعني، بشكل حتمي، تآكل الطبقة الوسطى، وهي الطبقة الأكثر استهلاكاً، والأكثر قدرة على الإنتاج، وبالتالي مزيد من الارتفاع في معدلات البطالة، وعجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين من المؤسسات الأكاديمية، ثم زيادة في معدلات الفقر والعوز، ما يعني زيادة الاعتماد على المساعدات والإنفاق الاجتماعي للفئات الهشة، على حساب الإنفاق الموجه نحو الصحة والتعليم والإنفاق الرأسمالي، وبالتالي مزيد من الاستهلاك وغياب للادخار والاستثمار (الآغا والحلبي، 2019).

ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة من حيث البنية والحجم، ومعتمد بالأساس على قطاعي الخدمات والصناعة بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى انه يعاني من التشوه الهيكلي الاقتصادي نتيجة توجيه نحو القطاعات الانتاجية الأقل مساهمة في إجمالي الناتج المحلي (الجهاز المركزي الاحصاء الفلسطيني، 2013):

الجانب السياسي :يشكل الإحتلال الإسرائيلي أهم المعيقات الرئيسة في تحقيق عجلة التنمية في فلسطين ومنها التنمية المستدامة والتي تسعى إليها دولة فلسطين في الوصول لها لتقليل الإعتماد على الدعم الخارجي وفي تخفيض المديونية .وقد عملت السلطة منذ دخولها على تشجيع المستثمرين لاستثمار في فلسطين حيث عقدت دولة فلسطين مؤتمرات حول الإستثمار في فلسطين في عامي 2008 و 2010 بهدف جلب مستثمرين من خارج البلد، الأمر الذي قد يساهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وإلى تحقيق استقرار من جهة أخرى.

الجانب الإقتصادي :هنا نشير إلى أنه لا يمكن فصل الجانب السياسي عن الجانب الإقتصادي فهما وجهان لعملة واحدة، فبدون استقرار سياسي لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية، وحتى نصل إلى إقتصاد ناجح ومتقدم لا بد من وجود استقرار سياسي كامل في فلسطين، والإستثمار دائماً يبحث عن استقرار وفرص استثمارية تحقق له أكبر عائد اقتصادي وإجتماعي في آن واحد وهذا لا يتوفر إلا إذا تحقق الإستقرار.

يرى الباحث أن للتعليم دوراً بارزاً في إعداد الطاقات البشرية المؤهلة من أجل زيادة عجلة التنمية الإجتماعية مما يقع على عاتق المسؤولين في جاهز التعليم إعداد العاملين المهرة وخاصة أن فلسطين تعاني من نقص كبير في المتخصصين والفنيين الماهرين الذين يدفعون عجلة التنمية نحو الأمام.

العوامل والقوى المؤثرة في التعليم والتنمية:

حدد لخضر (2009) أربع العوامل والقوى المؤثرة في التعليم والتنمية وهي:

أ. **العوامل الجغرافية:** تعد البيئة الجغرافية من أهم العوامل التي تتحكم في الثقافة بكل مكوناتها وعناصرها، ومن المعلوم أن أي نظام تربوي وتعليمي يستمد أصالته من البيئة الطبيعية التي نشأ فيها، وعليه فإن تطوير النظام التربوي يتطلب مراعاة هذا العامل لما له من تأثير في تشكيل النظام التربوية ككل.

ب. **العوامل الإقتصادية:** لا شك أن العامل الاقتصادي يلعب دوراً هاماً في تشكيل بنية التعليم، لأن حركة النمو الاقتصادي تتطلب بالضرورة توفر العناصر البشرية التي تتطلب إعدادا

جيدا وهذا لن يأتي إلا ببنية تعليمية تتصف بالمرونة وترتبط بخطط التنمية واحتياجات المجتمع ومتطلباته في مختلف المجالات.

ت. **العوامل السكانية:** النمو السريع للسكان هو إحدى العوامل المسببة للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية حيث أصبح ينظر إلى الإنسان على أنه المحور الأساسي للتنمية وهو الهدف في آن واحد، ليست الزيادة السكانية في حد ذاتها مشكلة إذا كان هناك نمو اقتصادي يواكبها إلى جانب نظام تعليمي وسوق عمل تستوعب الكفاءات الشابة وتدفع بالاقتصاد إلى مزيد من النمو، ومما يعنيه ذلك أن نمو سكاني يحتاج إلى نمو اقتصادي للسيطرة على الوضع. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة النمو الفعلي ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن المواليد الجدد يلتهمون هذه الثمار التي يذهب ريعها إلى توفير الأدوية والأغذية والخدمات بدلا من استثمارها في قطاعات تولد الإنتاج والثروة مما يزيد نسبة البطالة في صفوف الشباب كما أن نسبة الفقر تزداد.

ث. **العوامل السياسية:** فالعامل السياسي يلعب دورا في تشكيل بنية النظام التعليمي نظرا لارتباط السياسة التعليمية بالسياسة العاملة للدولة وتشريعاتها لذا يجب الأخذ به لأن النظام التعليمي السليم هو الذي يحقق التوازن بين سياسة الدولة وما يتوجب على التعليم إنجازه.

يرى الباحث أن المجتمع الفلسطيني يخضع إلى الاحتلال الذي يحاصره جغرافياً مما يجعل النظام التربوي غير قادر على التعامل مع الموارد الجغرافية، كما أن الاتفاقيات الدولية قد حدت من مستوى التنمية الإقتصادية في ظل النمو السكاني السريع في المدن والقرى والمخيمات، كما أن الواقع السياسي لا يدعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

التخطيط التعليمي والتنمية البشرية

يعد التخطيط سمة ملازمة للحياة البشرية، سواء في صورتها البسيطة أو المعقدة، فالإنسان ينظم حياته وأولويات عمله وفق تصور معين يضعه لنفسه ويسير عليه، وذلك في ضوء ظروفه المادية والإجتماعية، فالتخطيط هو محاولة الفرد لاستثمار موارده لأقصى حد بغرض تحقيق أهداف معينة في فترة زمنية معلومة مع السعي المتواصل لتنمية قدراته وموارده لتحقيق مزيد من الأهداف والتخطيط بهذا هو عملية أساسية من عمليات الإدارة (صباح، 2008).

ويعرف التخطيط التعليمي بأنه العملية المستمرة والمرشدة والعلمية التي تهدف تنظيم شؤون التربية والتعليم في المجتمع وعلاج المشكلات التربوية لتحقيق الأهداف التربوية (حداد، 2017).

ويعرفها حسين (2018) بأنها عملية معالجة عقلية وعملية للمشكلات التربوية تقوم على المطابقة بين الأهداف والموارد المتاحة، والإختيار الواعي فيما بينها، ثم تحديد الأهداف النوعية ينبغي الوصول إليها في فترات زمنية محددة، وتطوير أفضل الوسائل لتحقيق السياسة المختارة.

واتسم التخطيط التربوي (بحيث يعتبر التخطيط التعليمي جزئية من التخطيط التربوي، فالتخطيط التعليمي يُعنى بالبيئة الداخلية بينما التخطيط التربوي يشمل جميع العوامل التي تحيط بالبيئة التربوية الداخلية والخارجية) منذ نشأته الأولى بالتعقيد والتنوع لدرجة كبيرة، الذي يشكل ليس فقط الأهداف ولكن أيضاً الموارد المتاحة، والعلاقات مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ، وارتباطه بالسياق الإقتصادي، الذي كان الدافع الأول وراء الاخذ بالتخطيط التربوي، خاصة بعد ظهور نظرية رأس المال البشري، حيث أن النمو في الدخل القومي جاء أكبر مما يقدمه رأس المال المادي والعمل،

وكذلك ارتباطه بالسياق الإجتماعي المراد تغييره من خلال عملية التخطيط التربوي والنتائج المتوقع أن تترتب عليها(مرزوق، 2017)

وتهتم التنمية البشرية بالتعليم كونه أداة لإكتساب التقنيات الحديثة وتزويد المتعلم بمهارات سوق العمل وتحسين المستوى المعيشي حسب تحصيله، حيث يعتبر التعليم أهم وأقوى سلاح في المعركة ضد الفقر والبطالة والغالبية العظمة من المشاريع المتعقلة بالتعليم تهدف إلى تحقيق ما يلي (الكعبي، 2017):

1. توسع امكانية الوصول إلى التعليم.
2. تحديث المناهج والكتب المدرسية.
3. تعزيز مؤهلات المدرسين وتدريبيهم.
4. ادخال انظمة معلومات الادارة.
5. تحسين عمليات التقييم

يرى الباحث أن التعليم هو حجر الزاوية لتنمية في أي وطن وتطوير التعليم يوفر أساسًا للتنمية الإقتصادية المستدامة ولتعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفجوات بين شرائح المجتمع، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية في الوطن وتوفير الخدمات النوعيّة للسكان، لذلك، ينبغي على جهاز التعليم أن يسعى إلى الحداثة والإبداع للنهوض بالإقتصاد في هذا الوطن.

المبحث الثاني: التنمية الإقتصادية والإجتماعية

يعد العنصر البشري من أهم العناصر التي تتوقف عليها عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية لأي دولة، لذا حرصت الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء على تنمية مواردها البشرية ويعتبر العنصر البشري أغلى موارد الأمة، ويعتبر العنصر الأهم من عناصر التنمية الإدارية، وهذا يستدعي توفير الرعاية والتعليم والتدريب اللازم له، فالتقدم التكنولوجي والتغيير الذي يشهده العالم يجعل من الواجب العمل على مواكبته بإعداد الكوادر المؤهلة والمدربة. ونظرا للتطورات السريعة في أساليب العمل وتفاقم حجمه على مستوى جميع مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى إدخال أساليب حديثة في العمل، واستخدام تكنولوجيا العصر من معدات وأجهزة متطورة مثل الحاسبات الإلكترونية وشبكات المعلومات وغيرها من التقنيات الحديثة التي جعلت التطور الوظيفي ضرورة ملحة؛ لكي تتماشى والظروف المحيطة بالعمل ولهذا أثبتت التجربة البشرية الطويلة حاجة كل فرد الى التدريب (الشال، 2003).

تعريف التنمية :

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والإجتماعي وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الانساني إلى الرفاه والإستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الإقتصادية والإجتماعية والفكرية (أبو النصر ومحمد، 2017).

وتعرف التنمية بانها : مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الإقتصادي إستنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية (السر، 2017).

ويعرفها (حجيلة ورفيقة، 2015) بأنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.

وتعتبر التنمية الإقتصادية هدفاً تسعى إليه معظم الدول فهي عملية شاملة تمس كافة مناحي الحياة منها الإقتصادية والإجتماعية، وتحتاج عملية التنمية إلى تحقيق شروط مسبقة كأن تتوفر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الإستثمار والإنتاج، وإن اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني مشكلة في تمويل التنمية الإقتصادية، حيث تسعى هذه الدول إلى إعادة هياكل إقتصادها الوطني وبناء إستراتيجية تنموية، لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع (الفرا، 2012).

وإن عملية التنمية الإقتصادية بشكلها العام عبارة عن محصلة لتغير بنياني للإقتصاد القومي، بمعنى آخر فهي تقتضي إقامة جهاز إنتاجي مرن ومتطور تحتل الصناعة فيه بالضرورة المكانة الأولى في الإقتصاد .من هنا جاء النظر لعملية التنمية الإقتصادية كونها معبرة عن مفهوم ومضمون عملية التصنيع ، بل هي المفهوم الواسع لهذه العملية، والتاريخ الإقتصادي للدول الصناعية المتقدمة يؤكد إرتباط استمرارية تطور مجتمعاتها بتطور عملية التصنيع .بمعنى آخر إن التنمية تعني تغيير هيكلي يضمن زيادة النصيب النسبي للصناعة في الناتج القومي وإنخفاض النصيب النسبي للإنتاج الأولي، كل ذلك منطلقة من التقدم التقني التي تصاحب التحولات المجتمعية نحو الصناعة التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع بشكل يتسم بالذاتية والإستمرارية (العدلي، 2013).

ظهر مفهوم التنمية الإقتصادية في الفكر الحديث في العام (1949.) كعلاج لظاهرة التخلف الإقتصادي الذي تعاني منه دول عديدة تضم أكثر من نصف سكان العالم، وأصبح بعد ذلك أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، وظل مفهوم التنمية الإقتصادية لعقود مرتبطاً بمعنى النمو الاقتصادي (الزيادة في الدخل القومي)، ثم تطور ليشمل الحاجات الإجتماعية والسياسية وتحقيق العدالة والقضاء على الفقر وضرورة التعليم لكل انسان وتحسين نوعية الحياة وهو ما بدأت تنادي به تقارير التنمية البشرية (العبيدي، 2012).

يرى الباحث أن التنمية هي أساس الإستقرار والتطور الشامل من أجل الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والإستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته الإقتصادية والإجتماعية.

النمو أو التنمية

كلمة النمو والتنمية كلمتان مترابطتان، وتستخدمان جنباً إلى جنب، ويختلف النمو عن التنمية ولكن كل منهما يعتمد على الآخر؛ لوصف النجاح في تحقيق الأهداف أو الوصول إليها، وهما من الدراسات المهمة في العصر الحديث، ويشكلان الجزء الأكبر في حياتنا، إذا حدث تغيير في الهيكل الإقتصادي أثناء عملية النمو فإن ما يحدث هو تنمية اقتصادية، أما في حالة لم يتحقق هذا التغيير الهيكلي فإن ما يحدث نمو اقتصادي (السر، 20117).

يزخر الأدب الاقتصادي عبب تاريخه بالعديد من النظريات الإقتصادية المتداخلة للنمو والتنمية الاقتصادية، والتي كثيرا ما يتم دجمهما معا، خصوصا إذا كان الهدف منها هو تحسين حياة الأفراد، وبالأخص إذا كان النمو الإقتصادي مجرد وسيلة للوصول إلى طريق التنمية الطويل، الذي يحتاج إلى مجموعة إضافية من العوامل والشروط التي لا يهتم بها النمو، حيث نجد نظريات النمو وهي

الأولى في مجال الفكر التنموي تهتم بالمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، بينما نظريات التنمية وهي عموما نظريات معاصرة انبثقت من صلب نظريات النمو لظروف معينة، فهي تهم أكثر الدول النامية، لإعتبار أن الدول المتقدمة حققت التنمية الإقتصادية وهي تبحث في استدامتها فقط ومعاجلة بعض القضايا الجديدة، كالحوكمة والتلوث البيئي وغيرها(كبداني، 2013).

والنمو يتضمن نمو الناتج الوطني دون حصول تغيرات ملموسة من الجوانب الأخرى، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج الوطني حدوث تغيرات واسعة ومهمة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، وفي الأنظمة والتشريعات التي تحكم هذه المجالات، ويشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو من الإنتاج، فالدول التي تحقق زيادة في إنتاج السلع والخدمات مع تحقيق ارتفاع في متوسط الدخل تكون بذلك حققت نموا اقتصاديا، أما التنمية فهي تتضمن مفهوم أوسع، فهي تضم بشكل خاص التحسن في الصحة والتعليم ومؤشرات عديدة لرفاهية الإنسان، فحسب مفهوم التنمية فإن الدول التي تحقق دخلا مرتفعا دون أن ترفع معدل الأمل في الحياة وتخفض الوفيات عند الأطفال ومعدلات الأمية، تعتبر دولا أخفقت في تحقيق التنمية الإقتصادية (معلم، 2017).

فالتنمية الإقتصادية عملية مقصودة مدروسة، تهدف إلى زيادة الإنتاجية من خلال تطوير وتنمية قدرات البشر، وإدخال أساليب تكنولوجية حديثة، وكذلك تعمل على زيادة التكوين الرأسمالي، لإعطاء فرصة أكبر لتحقيق وفورات إقتصادية تمكن الإقتصاد من النمو الذاتي بالإضافة إلى تحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية مثل عدالة توزيع الدخل ومحاربة الفقر وتطوير التعليم وتحقيق

معدلات تنمية بشرية مرتفعة وغير ذلك من أهداف التنمية الإجتماعية والسياسية إلى أن نصل إلى التنمية الشاملة (عقيل، 2015).

ويرى الباحث أن عملية النمو تشمل الجوانب المادية وغير المادية ويمكن أن تكون بشكل كمي أو نوعي فقد يكون بشكل كمي مثل النمو الإقتصادي وقد تكون بشكل نوعي مثل نمو العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع بما يخدم نمو وتطور المجتمع.

الخدمات التي تدخل ضمن إطار التنمية:

أن هناك العديد من الخدمات والأعمال تدخل ضمن إطار التنمية، فهي تتناول الأنشطة الإجتماعية والسلوكية التي تبذل في المجتمع وتتصف بالشمول والتكامل بين الأهداف العامة وتوقيت تحقيقها ويمكن تقسيم الخدمات إلى قسمين رئيسيين هما (السليطي، 2002):

خدمات أساسية: كخدمات التعليم والثقافة والصحة والأمن والعدالة. وخدمات الرعاية الإجتماعية والدينية وهي خدمات ذات الصلة الحيوية والدائمة بنشاط المجتمع فمثلاً في المجال الزراعي هناك الخدمات المتعلقة بالإرشاد الزراعي ومقاومة الآفات وتحسين التربة وتنظيم وسائل الري والصرف والدورة الزراعية استخدام الأسمدة والمبيدات وذلك في المجتمع الذي يشتغل معظم سكانه بالزراعة.

خدمات عامة: كخدمات الإسكان والمواصلات والمرافق العامة والطرق والمصافي وأماكن الترويح وهي تمثل دعامة لقيام خطة التنمية الإقتصادية.

ويرى الباحث أن التنمية يدخل في نطاقها العديد من الخدمات التي تدعم نمو المجتمع ومن أهم هذه الخدمات التعليم وكذلك توفير الخدمات الصحية وتوفير الأمن والأمان لأفراد المجتمع، بما يضمن النهوض بالمجتمع تحقيق الاستقرار لأفراده.

أهداف التنمية

للتنمية الإقتصادية ثلاثَة أهداف جوهرية لخصها معلم (2017) كما يلي:

أ. **توفير الحاجات الأساسية:** يحتاج الأفراد لاستمرار الحياة إلى حاجات أساسية تتمثل في الغذاء والمسكن والصحة والحماية من مختلف الأخطار، وان التنمية الإقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة.

ب. **رفع مستوى معيشة الأفراد:** ويتحقق ذلك بزيادة مداخيل الأفراد، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى التعليم والصحة والإرتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع.

ج. توفير عنصر الحرية: ويقصد بالحرية تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتخليصهم من العبودية والإعتمادية وبتحقيق التنمية الإقتصادية تزداد حرية الأفراد وتزيد قدرة الدولة على تقرير مصيرها.

ويرى الباحث أن أهداف التنمية تتلخص في توفير الأمن والأمان للمجتمع من خلال توفير الإحتياجات الأساسية بحيث يتمتع أفراد المجتمع بمستوى معيشة تحقق لهم الحياة الكريمة في مجتمع يتمتع بالحرية.

عناصر النمو الاقتصادي والتنمية:

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي(البياتي، 2008):

1. **العمالة:** إن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الإقتصادية ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة اجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصاً الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.
2. **رأس المال:** والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً بما في ذلك مستلزمات الإستفادة منها، إن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الإدخار وهذا الإدخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الإستهلاك.
3. **الموارد الطبيعية:** ويعد هذا العنصر مساعداً فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.
4. **الإدارة والتنظيم:** يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.
5. **التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة

أخرى عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات.

تنمية الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية العنصر المهم للوصول إلى تحقيق الأهداف والغايات المرجوة فأهميتها تكمن في دورها المؤثر في رفع كفايات إدارة المنظمة وفعاليتها في أداء مهامها وأنشطتها بوصفه محصلة نهائية لكفاءة وفعالية المنظمة ذاتها ومدى قدرتها على التميز والمنافسة داخليا وخارجيا. كل ذلك يتحقق إذا ما أحسن استقطاب واختيار وتعيين الكفاءات المتميزة والمؤهلة والاهتمام بها وتطويرها والمحافظة عليها ووضع نظام مرتبات عادل وحوافز ومعايير عادلة تكون واضحة للجميع وعلى درجة من الشفافية.(حسن،2010)

وأصبح موضوع التنمية البشرية الموضوع الأكثر استهدافا من قبل كافة الدول والمجتمعات وذلك لصلته الوثيقة بالعملية الكمية للإنتاج، ففي غياب التنمية البشرية لا يكون المجتمع قادرا على القيام بوظائفه الطبيعية في المجالات المختلفة (السر،2017).

ويمكن أن تعرف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي وبعضها ثقافي، حيث الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان (حجيلة ورفيقة ،2015).

وعرفها عقيل (2015) إنها ليست مجرد تحسين في القدرات البشرية في خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل إنها تعني انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها سواء في مجال العمل

أو التمتع بوقت الفراغ، فالإنسان ليس مجرد وسيلة او عنصر إنتاج، بل إنه الهدف أيضاً من التنمية، بمعنى أن التنمية تستهدف رفاهية البشر في نهاية المطاف.

يرى الباحث أن تنمية المورد البشري من أهم المرتكز التي ترتكز إليها أي دولة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية فإعداد الكادر البشري يتم من خلال التعليم والتدريب ودراسة إحتياجات السوق من المتعلمين.

عوائق التنمية الإجتماعية والإقتصادية

العوائق الإجتماعية والثقافية

- أنماط الإستغلال الفعلي الذي يتعرض له المجتمع ككل من جانب القوى الأجنبية، والقيم المدمرة التي تنشرها القوى الإستغلالية بين فئات المجتمع و الأوهام الزائفة التي تروج لها مثل قيم الأنانية والفردية والقيم الإستهلاكية.
- الظروف المعيشية الفعلية والإنسانية التي نعيش فيها غالبية الأسر في البلدان المتخلفة وإنعكاسها على قدرات الإنسان وتأثير ذلك على موقفه من التنمية ودرجة إسهامه فيها.
- التفاوت الإجتماعي والإقتصادي والسياسي بين فئات الشعب وكيفية توزيع الثروة ومدى تحقيق العدالة الإجتماعية، وطبيعة التفاوت بين القرية والمدينة والكشف عن طبيعة القوى التي تكرس هذا التفاوت الواضح (درويش، 2015)

العوائق الإقتصادية

أولاً– الدائرة المفرغة للفقر: حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الإدخار وبالتالي إنخفاض معدل الإستثمار، مما يعني ضمنيا إنخفاض معدل نمو الناتج

المحلي الإجمالي، خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي إلى إنخفاض الإدخار الشخصي، سواء بالإعتماد على التمويل الخارجي كسبب لزيادة الإستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن ثم في النمو.

ثانيا– ضيق حجم السوق: إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبيان إستراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الإقتصادي والذي تعاني منه البلدان في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الإستراتيجيات إقتضى إنشاء المصانع الكبيرة للإستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل والإستفادة كذلك من التطور التقني في خفض كلفة وحدة الإنتاج وزيادة ترشيد استغلال الموارد الإقتصادية المتاحة (كبداني، 2013).

العوائق التي تفرضها الظروف الدولية

أولاً: التبعية السياسية

وهي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا بالرغم من حصولها على الإستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها، مما يجعلها معرضة من وقت لآخر للتهديد الأجنبي إذا لم تسر في نفس مسارها، كسن التشريعات المختلفة، والتي قد تتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، الأمر الذي تستخدمه البلدان المستعمرة كورقة ضغط على حكومات تلك البلدان(من خلال المعارضة المحلية)، فمثال تنتشر الثقافات الغربية والمؤسسات المروجة لها والمؤسسات الإقتصادية المتنوعة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية والداخلية وجعلها سوقا لمنتجاتها المصنعة فقط، ومزوداً لها بالمواد الأولية الخام

التي تتوفر لديها، لتمنع بعد ذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات، فتعوق بذلك بناء التكنولوجيا المحلية، وتأثير العلاقات غير الرسمية(من عادات وتقاليد وأعراف والروابط التقليدية القبلية) على النظم السياسية، ومنه على عملية إتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية بالمجتمع .

ثانياً: عدم الاستقرار الأمني

إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الإقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني، الذي يعتبر شرطا ضروريا لجذب المستثمرين، ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الإضطرابات العرقية والأمنية وكذلك المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي، سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية، أو ما تعلق بالحكم الراشد، مع ضرورة الحرص على استقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة، تسمح بتنفيذ المخططات التنموية، وضعف الوعي السياسي لدى الفرد بالمجتمعات النامية ويظهر هذا جليا في ضعف المشاركة السياسية وتدني الثقافة السياسية بالمجتمع (ضيف، 2018).

يرى الباحث أن التنمية هي عملية إقتصادية إجتماعية هدفها هو حل المشكلات التي تواجه الفرد في المجتمع، فالمجتمع الفلسطيني يعاني من العديد من المشكلات التي تحد من التنمية وخاصة أن الإحتلال يضع جميع المعوقات السابقة من أجل السيطرة على فلسطين وبقي المجتمع بحاجة إلى دولة الإحتلال وأن هذه المعوقات مترابطة ومتداخلة يؤثر بعضها في البعض، كما أن أي مشروع تنمية في مجتمع ما يهتم باستخدام الموارد المالية والبشرية وغيرها لتحقيق الأهداف المرسومة والموارد المالية يتم التحكم فيها من قبل الإحتلال.

النظريات المعاصرة للتنمية:

1-نظرية المراحل الخطيــة:

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt W. Rostow كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام (1950) وحتى العام(1960)وقد بين روستو أن الآنتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الإقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الإقتصادية بوضعها داخل خمس مجموعات هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة توفير شروط عملية الإنطلاق نحو النمو المستدام، مرحلة الانطلاق، مرحلة الإندفاع نحو النضج، مرحلة الإستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير، إن هذه المراحل بمجموعها هي نظريــة للنمو الإقتصادي وهي ليست مراحل وصفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام والدول المتخلفة التي ما زالت في أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مراحل توافر الشروط عليها أن تتبع نفس الخطوات (توادور، 2006).

2-نظرية نماذج التغيير الهيكلــي:

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً، وأن جميع المزراعين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازناً بين مختلف القطاعات لإعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج

الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه يمكن أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن واحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والإبتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسمياً، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عالية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث (توادور، 2006).

3- نظرية ثورة التبعيــة الدوليّــة:

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والإقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنيـة وسيطرتها. إن الفكر الماركسي في التنمية الإقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية (توادور، 2006).

ضمن التبعية الدولية توجد ثلاثة تيارات فكرية، هي (مقاوسي وجمعوني، 2009):

أ - نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة: هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الإقتصادية؛ فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة، إذًا الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرًا ضروريًّا لتحرير العالم الثالث.

ب - نموذج المثال الكاذب: يقوم هذا الأنموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة؛ فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة، ونماذج الإقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول، إن العوامل المؤسسية للهياكل الإجتماعية التقليدية كثيرًا ما تغيب من نماذجهم المعروضة، وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.

ج - فرضية الثنائية التنموية: أظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، في الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر.. والثنائية مفهوم واسع في التنمية الإقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود إستمرار تزايد الفرق

بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومفهوم الثنائية يشتمل على أربعة عناصر أساسية (مقاوسي وجمعوني، 2009):

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد (الحديث والتقليدي، المدينة والريف، فئة غنية مع فقراء أكثر).
- إتساع هذا التعايش وإتسامه بالإستمرارية وليس بالمرحلية (أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها).
- عدم تقارب الثنائية، بل على العكس فإنها تزداد بكثرة، مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وتتسع من عام لآخر.
- وأهم خواص الثنائية يكمن في عدم تأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الإنتعاش الموجود في القطاع المتقدم، بل على العكس بدلاً أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع.

4- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة

تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الإقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي(توادور، 2006).

5- نظريــة النمـو الحديثـة:

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ(سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الإقتصادات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الإدخار القومي ومستويات التكنولوجيا(توادور، 2006).

2.2 الدراسات السابقة

دراسة جابر (2018) بعنوان: دور التعليم العالي في التنمية الإقتصادية في العراق

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التعليم العالي علي التنمية الإقتصادية في العراق خلال الفترة من (1990– 2015)، وذلك من خلال رصد واقع التعليم العالي في العراق من ناحية، وتشخيص واقع التنمية الإقتصادية من ناحية أخرى، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج التحليلي لتحديد العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الإقتصادية على المستوى النظري، وتحليلها على المستوى التطبيقي(العراق). وخلصت الدراسة على المستوى النظري إلى أن التعليم العالي يسهم بدوراً أساسي في التنمية الإقتصادية، إلى جانب كونه عنصراً هاماً بالنسبة لرفاه الفرد. فالتعليم العالي هو الأكثر إسهاماً في زيادة الناتج القومي لأنه يساهم في نموه من خلال: أنه يحسن نوعية قوة العمل، وهذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل– لأنه رفع درجة تعليم السكان يزيد معدل مخزون المعارف في المجتمع– والتي هي نفسها تتطور وتسهم في زيادة الإنتاجية، وتعتبر زيادة الإنتاجية جوهر التنمية الإقتصادية.

وتوصلت الدراسة على المستوى التحليلي إلى أن التعليم العالي في العراق يعاني من ضعف المناهج الدراسية والتي ما تزال متقادمة. وتعاني من ضعف في مواكبتها للتقدم والتطور العلمي والتكنولوجي، وضعف ارتباطها بحاجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومتطلبات سوق العمل. وهذا ما يؤكد أن التعليم العالي في العراق في حاجة إلى مزيد من التطوير والإصلاح على الرغم من المؤتمرات والإصلاحات التي تمت خلال الثلاث عقود الماضية، وذلك للإستفادة من الدور التنموي للتعليم

العالي في تعزيز الوصول إلى التنمية الإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال ما سبق يوصي البحث بتطوير وإصلاح المناهج الدراسية للاستفادة من الدور التنموي للتعليم.

دراسة الكرد (2018) بعنوان الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة

هدفت الدراسة التعرف على الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة ويستعرض الباحث في هذه الدراسة مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها، ومتطلبات عملية ربط الجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة، وكذلك التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المكتبي للتعرف على الأدبيات المتعلقة بالجامعات والتنمية المستدامة، وبينت الدراسة أن الإهتمام برأس المال الفكري والعمل على توجيه البحث العلمي، وتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة، وكذلك توطيد العلاقات الخارجية بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الدولية وزيادة إهتمام الجامعات وأيضا تحويل دور الجامعات الفلسطينية بالتعليم التقني والتعليم القائم على الإبداع والابتكار من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة، ومن خلال النتائج يوصي الباحث أن تعمل الجامعات الفلسطينية على رعاية المبدعين من هيئة التدريس والطلبة وتحفيزهم بوسائل مختلفة ، حتى يساهموا بفاعلية أكبر في مشروع التنمية المستدامة.

دراسة (Kotásková et al, 2018) بعنوان: أثر التعليم على النمو الإقتصادي: حالة الهند

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التعليم والنمو الإقتصادي على مدى الثلاثين عامًا الماضية، حيث تم تحليل العديد من الإحصائيات التي تقدم أدلة قوية تشير إلى وجود علاقة بين الإثنين في

الهند من 1975 إلى 2016 باستخدام التركيز على مستويات التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي. يتم فحص العلاقات باستخدام تقديرات الإقتصاد القياسي مع طريقة السببية وطريقة التكامل المشترك. يتم استخدام هذه الأساليب لإنشاء نماذج يمكن أن تلقي الضوء على الإدعاء بأن التعليم يلعب دورًا محوريًا ومهمًا في النمو الإقتصادي للهند وتظهر النتائج أن هناك أدلة تثبت وجود صلة إيجابية بين مستويات التعليم والنمو الإقتصادي في الهند والتي قد تؤثر على الإجراءات الحكومية وتشكل مستقبل الهند، وبناءً على ذلك خرجت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير التعليم كعامل مهم في النمو الإقتصادي.

دراسة (Kayani et al, 2017) بعنوان: الفوائد الإجتماعية والإقتصادية للتعليم في البلدان النامية: دراسة حالة باكستان

هدفت الدراسة للبحث في الفوائد الإجتماعية والإقتصادية للتعليم في البلدان النامية بشكل عام وباكستان كدولة نامية بشكل خاص. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي بالإعتماد على أبحاث بأثر رجعي في الطبيعة وتستند في المقام الأول إلى البيانات الثانوية. وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفع مستوى التعليم ارتفع الدخل الفردي والعائلي شهريًا، وأن أثر الفقر على التعليم إيجابي على المدى الطويل في حين أن تأثيره سلبي على المدى القصير، كما تبين أنه لا يمكن جني الفوائد الإقتصادية للتعليم إلا عندما يكون الوضع مناسبًا لها. فالبيئة الآمنة هي شرط مسبق للإقتصاد النابض بالحياة. لسوء الحظ ، تعاني باكستان من خطر الإرهاب، والذي يمكن مواجهته من خلال توفير نظام تعليمي ملائم، وأبرزت النتائج أن الفوائد الإقتصادية للتعليم ترتبط في المقام الأول

بالفوائد الإجتماعية، وتوصي الدراسة بتطوير واصلاح التعليم والمناهج التعليمية بحيث يتم توفير بيئة تعليمية آمنة مدعومة اجتماعياً واقتصادياً.

دراسة (Grant, 2017) بعنوان: مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى تأثير التعليم على نمو الإنتاجية بشكل تجريبي. اقترح المنتدى الاقتصادي العالمي () ثلاث قنوات يؤثر من خلالها التعليم على إنتاجية الدولة. أولاً ، يزيد من القدرة الجماعية للقوى العاملة على تنفيذ المهام القائمة بسرعة أكبر. التعليم الثانوي والثانوي والثالث يسهل بشكل خاص نقل المعرفة حول المعلومات الجديدة والمنتجات والتقنيات التي ابتكرها الآخرون، وقد تم استخدام المنهج الإستكشافي من خلال تحليل المؤلفات التي حول هذا الموضوع ، توصلت الدراسة إلى أن التعليم الأفضل لا يؤدي إلى إرتفاع دخل الفرد فحسب، بل هو أيضًا شرط ضروري للنمو الإقتصادي طويل المدى، وأحدث الأدلة التجريبية التي تشير إلى أنه يظهر الدور الحاسم للتعليم من أجل الازدهار الفردي والمجتمعي. التعليم هو محدد رئيس للنمو الإقتصادي والعمالة والأرباح. إن تجاهل البعد الإقتصادي للتعليم من شأنه أن يعرض للخطر رخاء الأجيال القادمة، مع تداعيات واسعة النطاق على الفقر والاستبعاد الإجتماعي واستدامة أنظمة الضمان الاجتماعي ومقابل كل دولار أمريكي يتم إنفاقه على التعليم ، يمكن تحقيق ما يصل إلى(10) دولارات أمريكية إلى (15) دولارًا أمريكيًا في النمو الاقتصادي، ويمكن أن يتحسن النمو الاقتصادي بنسبة (2.1 ٪) من خط الأساس ويمكن أن ينتشل (104) مليون شخص من الفقر المدقع توصي الدراسي بالاهتمام بالجنب الاقتصادي للتعليم من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.

دراسة (Hassan & Rafaz, 2017) بعنوان: دور تعليم الإناث في النمو الاقتصادي في باكستان: تحليل السلاسل الزمنية من 1990-2016

هدفت الدراسة إلى تقصي أثر تعليم الإناث على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة الممتد من (1990 إلى 2016). وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث أظهرت نتائج انحدار OLS أن زيادة (1٪) بالإنفاق في تعليم الإناث تؤدي إلى زيادة (96٪) في الناتج المحلي الإجمالي لباكستان. وتعليم الإناث له تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي. تعليم الإناث له علاقة إيجابية مع معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة. حيث تعمل القوى العاملة النسائية على زيادة النمو الإقتصادي بشكل كبير، يوصي الباحثان بسن قوانين يتم من خلالها رفع مستوى التعليم لدى الاناث.

دراسة فرج (2017) بعنوان: دور التعليم في التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2004-2015).

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور التعليم بكافة مراحله في تنمية العنصر البشري وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تحليل مؤشرات التنمية الإقتصادية من عام (2004) إلى عام (2015)، وقد توصلت الدراسة أن ميزانية التربية الإستثمارية لا تشكل الكثير، ما يعني أن النسبة الأكثر تنفق كرواتب وأجور، أما المشاريع الإستثمارية فلا تحظى إلا بالقليل، وهو واقع يعكس حقيقة الإرتباط بين بنية التعليم وبنية الدولة، إذ ينبغي أن تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية بهدف تقليل نسبة الأمية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان، لذا يجب توفير الأموال والمرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحله، ويجب على الحكومة أن تحاول امتصاص البطالة بتشغيل

أفراد منتجين ومؤهلين، عن فضلا السياسة الإقتصادية ينبغي أن تعتمد على توزيع الثروات بالتساوي على أفراد المجتمع كافه للقضاء على الفقر من أجل تعلم أفضل، توصي الباحثة بالقضاء على الفساد الإداري الذي أنتشر في الأجهزة الرسمية و الذي أدى إلى تبدد أموالاً هائلة في مشروعات قليلة الجدوى لم تستطيع في استيعاب العاطلين عن العمل.

دراسة (Ali&Jabeen,2015) بعنوان: آثار التعليم على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1973- 2013

هدفت إلى دراسة آثار التعليم على النمو الإقتصادي في باكستان خلال الفترة (1973- 2013) واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال إنموذجاً قياسي يمثل إجمالي الناتج المحلي (GDP) المتغير التابع ويعبر عن التغيرات التي تحدث في البيئة الإقتصادية، وشملت المتغيرات المستقلة ، مؤشرات التعليم: معدلات القيد في التعليم الأساسي، ومعدلات القيد في التعليم الثانوي، ومعدلات القيد في التعليم العالي، ومعدل الالمام بالقراءة الكتابة ، والمستوى الصحي، وتوصلت إلى أن التعليم يؤثر إيجابياً في زيادة معدلات النمو الإقتصادي، ومن ثم فإن آثاره الإقتصادية تمثل عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية الإقتصادية، وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالتعليم وتطويره من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي.

دراسة نصير (2015) بعنوان: دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة جامعة جرش، وصممت الباحثة إستبانة بتدريج خماسي، وذلك من خلال المنهج الإستكشافي

بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، وطبقت الدراسة على عينة من (253) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة، وأظهرت النتائج أن التعليم الجامعي يحقق التنمية المستدامة بدرجة متوسطة في مجالات خدمة المجتمع والطلبة وعلى المستوى الإداري، توصي الباحثة تفعيل الشراكة بين حاضنات الأعمال الجامعية والمؤسسات الانتاجية بالمجتمع للاستفادة منها في دعم عمل الحاضنات الجامعية.

دراسة (Mukit,2012) بعنوان: العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي في بنجلاديش خلال الفترة 1995- 2009

هدفت إلى قياس العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي في بنجلاديش خلال الفترة 1995- 2009، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة باستخدام نموذج قياسي والاستعانة باختبار التكامل المشترك، وتوصلت إلى أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الإقتصادي، وأكد اختبار التكامل المشترك أن زيادة الإنفاق العام في التعليم بنسبة (1%) يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في المدى الطويل بنسبة بنسبة (0.34%)، وهذا ما يؤكد أن التعليم أحد العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، توصي الدراسة ببناء خطط استراتيجية طويلة الأمد لدعم الجانب الإقتصادي للتعليم.

دراسة (Misra, 2012) بعنوان: مساهمة التعليم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الهند

هدفت دراسة إلى التعرف إلى مساهمات قطاع التعليم في النمو الإقتصادي من خلال دور التعليم في التنمية الإقتصادية، وتم استخدام المنهج الوصفي من دراسة البيانات الثانوية من وثائق مختلفة مثل الكتب والنشرات الإخبارية والتقارير والمجلات والصحف والإنترنت، وكذلك من الأدبيات

الموجودة لفهم قدرة التعليم على التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم يعزز النمو الاقتصادي والتنمية الإجتماعية. وأن التعليم يشكل الأساس لجميع الأنشطة في الحياة والتنمية الإجتماعية. توصي الدراسة بتشجيع التعليم لتعزيز النمو الإقتصادي والتنمية الإجتماعية،.

دراسة السطري (2011) بعنوان: دور التعليم في العالي في التنمية الإقتصادية في فلسطين

هدفت الدراسة إلى دراسة ومعرفة مصادر تمويل التعليم والبحث عن مصادر تمويل بديلة من أجل تخفيف العبء المالي على كاهل السلطة الفلسطينية، ودور التعليم في عملية التنمية ويؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة ومشكلة الفقر وان التعليم ضرورة ملحة للشعب الفلسطيني كبديل لرفع قدراته المادية وزيادة إنتاجية الموارد الأخرى المحدودة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات، وتوصل الباحث إلى أن مؤسسات التعليم العالي تعتمد اعتماداً كبيراً على الرسوم الدراسية لتلبية احتياجاتها، وأن الدعم الحكومي غير كافٍ، لذلك لا يوجد ميزانيات مخصصة لتشجيع البحث العلمي، يوصي الباحث بتفعيل دور الجامعات ودور التعليم العالي في صياغة وصنع القرارات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

دراسة محمد (2010) بعنوان: الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه

هدفت الدراسة إلى بيان الأهمية الإقتصادية والتنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة خطط التنمية في الوطن العربي ومدى ملائمة مخرجات التربية والتعليم فيه وهل هذه المخرجات تعزز خطط التنمية وتعمل على إنجاحها ومواجهة التحديات التي تعترضها. وتوصلت الدراسة إلى أن دور قطاع التعليم

في تكوين رأس المال البشري يثير قضايا هامة بالنسبة إلى السياسات الإقتصادية وخاصة القضايا المرتبطة بدور الحكومة في تقديم خدمات التعليم والقدر الأمثل من الإنفاق الحكومي على التعليم ويوصي الباحث بالتأكيد على أهمية كل من رأس المال (الفكري والبشري) والاستثمار فيهما الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة المعرفة وخبرات الإفراد.

دراسة (Odit et al, 2010) بعنوان: تأثير التعليم على النمو الاقتصادي: حالة موريشيوس

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى تأثير الإستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في موريشيوس. كما هدفت الدراسة إلى إستكشاف مدى تأثير المستوى التعليمي للقوى العاملة في موريشيوس على نموها الإقتصادي وهو مستوى إنتاجها. تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال دلالة الإنتاج ذات العوائد الثابتة على نطاق واسع حيث يتم التعامل مع رأس المال البشري كعامل مستقل للإنتاج في أنموذج النمو المعزز لرأس المال البشري. قد تم تحليل البيانات للفترة (1990 إلى 2006) تم الحصول عليها من المكتب الإحصائي المركزي وتقارير بنك موريشيوس. تظهر النتائج أن رأس المال البشري يلعب دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي بشكل رئيس كمحرك لتحسين مستوى الإنتاج. وأن رأس المال البشري يزيد الإنتاجية، مما يشير إلى أن التعليم يعزز الإنتاجية، وخرجت الدراسة بتوصية تحث على الاستثمار في التعليم اهمية كبيرة نظرا لما لأهميته وقدرته على زيادة معدلات التوظيف بما يوفر بيئة عمل مناسبة ورفد سوق العمل بالأيدي العاملة الماهر.

دراسة (Ozturk,2008) بعنوان: دور التعليم في التنمية الإقتصادية

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور التعليم في التنمية الإقتصادية من منظور نظري وتم استخدام المنهج الوصفي من خلال تحليل الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة وقد تم التوصل إلى أن التعليم هو أحد العوامل الأساسية للتنمية. لا يمكن لأي بلد أن يحقق تنمية اقتصادية مستدامة دون استثمار كبير في رأس المال البشري. التعليم يثري فهم الناس لأنفسهم والعالم. إنه يحسن نوعية حياتهم ويؤدي إلى فوائد إجتماعية واسعة للأفراد والمجتمع. يزيد التعليم من إنتاجية الناس وإبداعهم ويعزز روح المبادرة والتقدم التكنولوجي. بالإضافة إلى ذلك ، فإنه يلعب دورًا بالغ الأهمية في تأمين التقدم الإقتصادي والإجتماعي وتحسين توزيع الدخل، وتوصي الدراسة بتوفير فرص عمل ملائمة لمخرجات التعليم مما يساعد في تنمية القدرات الذهنية التي يكتسبها المتعلم والتي تنعكس ايجابا في الابداع في مجال العمل الموكل له.

3.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

تمحورت الدراسات السابقة حول التنمية والتعليم ومدى تأثير التعليم في التنمية، فقد أثبتت بعض الدراسات السابقة أن التعليم يلعب دوراً أساسياً في التنمية مثل دراسة جابر (2018) ودراسة (Kotásková et al, 2018) ودراسة (Hassan & Rafaz, 2017) ودراسة (Odit et al, 2010) ودراسة فرج (2015) ودراسة (Ali&Jabeen,2015) ودراسة (Ozturk,2008) ودراسة الكرد (2018) ودراسة نصير (2015) ودراسة السطري (2011) أظهرت دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، كما بينت دراسة (Mukit,2012) أنه توجد علاقة طويلة

الأجل بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي، وقد أظهرت دراسة (Misra, 2012) أن التعليم يعزز النمو الإقتصادي والتنمية الإجتماعية.

تشابهت هذه الدراسة مع دراسة (Mukit,2012) حيث أظهرت أن هناك تأثيراً واضحاً للإنفاق على التعليم في التنمية الإقتصادية، كما ظهر أن هناك تشابهاً مع دراسة (Misra, 2012) التي بينت أن التعليم يعزز التنمية الإجتماعية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال البحث في موضعها الذي حيث تم البحث في أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، كما أن الدراسات السابقة بحثت في التعليم والتنمية بشكل عام، وهناك دراسات أخرى بحثت في التعليم والتنمية الإقتصادية، ولم يتم البحث في التعليم والتنمية الإجتماعية بشكل خاص وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في مجتمعها حيث طبقت على المجتمع الفلسطيني الذي يقع تحت الإحتلال ويتم غزوه فكرياً واقتصادياً.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 مقدمة

يتناول هذا الفصل توصيفًا شاملاً لإجراءات الدراسة التطبيقية التي قام بها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة، حيث يتضمن هذا الفصل تحديد المنهج المتبع في الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، ثم يتطرق إلى آلية احتساب المتغيرات وكذلك قياس المتغيرات والأساليب والمعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة للوصول للنتائج التي تعبر عن واقع الظاهرة قيد الدراسة، وتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

2.3 منهج الدراسة

انطلاقًا من طبيعة الدراسة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والبيانات المراد الحصول عليها بهدف دراسة " **أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين**"، وبناءً على التساؤلات التي سعت الدراسة للإجابة عنها، فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بالاعتماد على أرقام حقيقية وغير متحيزة وتعكس حقيقة الواقع الفلسطيني مما يعكس أهميتها بالنسبة للمجتمع والاقتصاد وجوانب التنمية، كما يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة، كما توجد في الواقع، ويسهم في وصفها وصفًا دقيقًا ويوضح خصائصها عن طريق جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها، ومن ثم تطبيق النتائج في ضوئها.

3.3 مصادر جمع المعلومات

قد استخدم مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. **المصادر الأولية:** تم جمع البيانات الاولية لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة ونسبة التضخم وعدد الجرائم المبلغ عنها وعدد ضحايا القتل وذلك من خلال النشرات والتقارير الصادرة عن سلطة النقد ، مركز الاحصاء الفلسطيني، مركز ماس لتلك السلة الزمنية من، 2000-2018.
2. **المصادر الثانوية:** تم معالجة الإطار النظري باللجوء إلى مصادر المعلومات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

4.3 آلية جمع البيانات

قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة وطرق جميع البيانات في الدراسات المشابهة لهذه الدراسة، وبعد ذلك قام الباحث بالحصول على كتاب تسهيل المهمة من جامعة القدس من أجل جمع البيانات التي تخدم موضوع الدراسة.

تم جمع بيانات الدراسة على السلسلة الزمنية الممتدة من الأعوام الآتية (2000-2018)، حيث قام الباحث برصد السلسلة الزمنية التي مدتها (19) عام والتواصل مع سلطة النقد والحصول على تقارير المراقب الإقتصادي والإجتماعي من أجل التوصل إلى الاحصائيات التي تتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وكذلك تم الإستناد إلى مركز الإحصاء الفلسطيني من أجل الحصول على مؤشرات البطالة والتضخم وعدد الضحايا والجرائم.

تم تفريغ البيانات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) من أجل التوصل إلى المؤشرات التي تشير إلى أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين.

تم الحصول على النتائج ومناقشتها وربطها بالدراسات السابقة ومدى الإتفاق والإختلاف مع الجهود السابقة التي تتعلق بموضوع أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين.

5.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بجميع مفردات متغيرات الدراسة في فلسطين وهي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، البطالة، التضخم، عدد ضحايا جرائم القتل، عدد الجرائم المُبلغ عنها) أما عينة الدراسة فهي عبارة عن مفردات المتغيرات للسلسلة الزمنية من العالم (2000-2018)

6.3 آلية احتساب المتغيرات

تم احتساب وقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (1.3): آلية قياس متغيرات الدراسة

م.	المتغير	طريقة القياس
1	**التعليم**	تم الاستدلال على التعليم (المتغير المستقل) بالاستناد على أعداد خريجي الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجتمع.
2	**التنمية الإقتصادية**	تم الاستدلال على التنمية الإقتصادية (المتغير التابع الأول) من خلال عدة نسب وهي: – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وتم استخدام طريقة الأسعار الثابتة وذلك لتجنب تأثير التضخم الحاصل). – البطالة. – التضخم.
3	**التنمية الإجتماعية**	تم الاستدلال على التنمية الإجتماعية(المتغير التابع الثاني) من خلال عدة نسب وهي: – عدد الجرائم المبلغ عنها. – قضايا القتل والشروع بالقتل المبلغ عنها.

7.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

وللإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة.

- المتوسط الحسابي.
- الإنحراف المعياري.
- اختبار التوزيع الطبيعي.
- الإحصاءات الوصفية.
- اختبار الانحدار البسيط.

وقد تم استخدام درجة ثقة (95%) في اختبار كل الفروض الإحصائية للدراسة، بما يعني أن احتمال الخطأ يساوي (5%)، وهي النسبة المناسبة لطبيعة الدراسة.

8.3 تصميم الدراسة والمعالجة الاحصائية:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحديد العلاقة بين التعليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية على المستوى النظري وتحليلها على المستوى التطبيقي، وفي هذه الدراسة تم الإعتماد على مؤشرات التعليم (خلال أعداد الخريجين في الجامعات والكليات لسلسة زمنية من 2000–2018) وهو المتغير المستقل، أما المتغير التابع فقد تم قياسه من خلال مجموعة مؤشرات تمثلت في (التنمية الإقتصادية والإجتماعية وقد تم قياسها من خلال: الناتج القومي (GDP). التضخم، البطالة، عدد ضحايا جرائم القتل، عدد الجرائم المُبلغ عنها.

وقد تمثلت المعالجة الإحصائية من خلال استخدام الإنحدار البسيط (Simple Regression) لتحديد أثر المتغير المستقبل متمثلاً في التعليم على المتغير التابع.

9.3 خلاصة الفصل

تناول الباحث في الفصل الثالث من الدراسة الطريقة والإجراءات المعتمة في إجراء الدراسة ابتداءً من تقديم عام عما ينوي الباحث القيام به في هذا الفصل، وصولاً لمنهج الدراسة الذي استخدمه الباحث وصولاً للمصادر التي استخدمها الباحث في جمع المعلومات، وأيضاً مجتمع وعينة الدراسة، وصولاً إلى آلية احتساب المتغيرات ، خاتماً الفصل في الأساليب التي استخدمتها الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

1.4 مقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً وتحليلاً لأهم النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها حول مشكلة الدراسة والتي تهدف للتعرف على "**أثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين**"، بالإضافة لذلك يضم هذا الفصل نتائج اختبار الفرضيات ومناقشتها والتعليق عليها وتفسيرها بما يتناسب مع مشكلة الدراسة.

يتناول هذا الفصل توصيفًا شاملاً للدراسة التطبيقية التي أجراها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة، حيث يتضمن هذا الفصل على عدة محاور:

المحور الأول: يتعلق باختبار التوزيع الطبيعي، الذي يهدف للتحقق من نوع الأساليب الإحصائية الإجراءات الواجب اتباعها للتعامل مع البيانات.

المحور الثاني: يتعلق بالإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، من أجل وصف متغيرات الدراسة وصفاً يعبر عن واقع البيانات.

المحور الثالث: يتعلق باختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار الانحدار البسيط.

2.4 اختبار التوزيع الطبيعي اختبار كولمجروف-سمرنوف(1-Sample K-S)

جدول رقم (1.4) اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	قيمة Z	مستوى الدلالة
التعليم	**.139**	**.200**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	**.160**	**.200**
البطالة.	**.150**	**.200**
التضخم.	**.164**	**.193**
عدد الجرائم المبلغ عنها.	**.166**	**.200**
قضايا القتل والشروع بالفتل المبلغ عنها.	**.152**	**.200**

تم إجراء اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة إذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ويعتبر هذا الاختبار ضروري لتحديد نوع الاختبارات الملائمة للفرضيات فمعظم الاختبار المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، الجدول رقم (1.4) يوضح نتائج الاختبار أن قيمة مستوى الدلالة لكل متغيرات الدراسة أكبر من (0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

3.4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم التناول في هذا المحور الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وتم الرمز لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (2.4): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التعليم (طالب)	11308.00	47368.00	28847.22	12812.61
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	2056.70	3430.90	2848.77	417.88
نسبة البطالة (%)	14.10	31.30	24.91	3.79
التضخم (%)	0.19	5.70	2.69	1.27
عدد الجرائم المبلغ عنها (جريمة)	5055.00	34620.00	18752.18	9076.16
قضايا القتل والشروع بالقتل (قضية)	82.00	390.00	221.82	81.97

قبل البدء في تحليل البيانات لا بد من وصف متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي أقل وأكبر قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري. والجدول رقم (2.4) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، في الفترة (2000–2018).

ويتضح من الجدول السابق:

1. أن متوسط أعداد خريجي الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجتمع في فلسطين هو **(28847.22)** خريج.
2. أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين هو **(2848.77)** دولار.
3. أن متوسط نسبة البطالة هي **(24.91%)**.

4. أن متوسط نسبة التضخم هو **(2.69%)**.

5. أن متوسط أعداد الجرائم المبلغ عنها هي **(18752.18)** جريمة.

6. أن متوسط قضايا القتل والشروع بالقتل المبلغ عنها هي **(221.82)** قضية.

4.4 اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على التنمية الإقتصادية.

لاختبار الفرضية الرئيسة والتأكد من صحتها، لجأ الباحث لاختبار الانحدار البسيط للاختبارات الفرعية من أجل معرفة درجة تأثر المتغير التابع بالمتغير المستقل، وذلك من خلال اختبار المنحنى الأكثر ملائمة، على النحو الأتي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

نموذج الانحدار البسيط: $Y=a+bx$

حيث أن:

GDP الناتج المحلي الإجمالي:Y

ثابت :a

التعليم :X

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = 1982.578 + 0.030 التعليم

جدول رقم (3.4) اختبار الفرضية الفرعية الأولى

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	1982.578	**معامل الارتباط** R	0.906
ميل خط الانحدار	0.030	**معامل التحديد** R^2	0.821
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.000	**قيمة F**	73.630

يبين جدول (3.4) يتبين من خلال النتائج أن القيمة الإحتمالية تساوي (0.000)، وأن ميل خط الانحدار يساوي (0.030) مما يدلل على وجود أثر طردي للتعليم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فوفق ما أثبته نتائج التحليل الإحصائي أن الزيادة في نسبة التعليم يرافقها زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويتضح من نتائج التحليل أن معامل التحديد (تفسير التباين) يساوي (0.821)، وهذا يعني ان 82.1% من التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعود للتغير في التعليم والمستدل عليه من خلال أعداد خريجي الجامعات والكليات في كل عام- أما (17.9%) تعود لأسباب أخرى. وبلغ معامل الارتباط (0.906) والقيمة الاحتمالية أقل من (0.05) وهذه النسبة تعني وجود علاقة ارتباطية قوية بين التعليم وبين المتغير التابع المتمثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يرى الباحث أن التعليم هو الأكثر إسهاماً في زيادة الناتج القومي لأنه يساهم في نموه من خلال: أنه يحسن نوعية قوة العمل، وهذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل- لأنه رفع درجة تعليم السكان يزيد معدل مخزون المعارف في المجتمع- والتي هي نفسها تتطور وتسهم في زيادة الإنتاجية، وتعتبر زيادة الإنتاجية جوهر التنمية الإقتصادية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة جابر (2018).

كما أن التعليم يساهم في للتقدم والتطور العلمي والتكنولوجي وهذا يعتبر من الحاجات الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ومتطلبات سوق العمل، وكذلك دور الجامعات الفلسطينية بالتعليم التقني والتعليم القائم على الإبداع والابتكار من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة، وهذا يتفق مع نتيجة دراسة الكرد (2018)، وكذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ali&Jabeen,2015) التي توصلت إلى أن التعليم يؤثر إيجابياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم فإن آثاره الإقتصادية تمثل عاملاً اساسياً في تحقيق التنمية الإقتصادية. وكذلك تتفق مع دراسة (Mukit,2012) التي أظهرت أن زيادة الإنفاق العام في التعليم بنسبة (1%) يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في المدى الطويل بنسبة (0.34%)، وهذا ما يؤكد أن التعليم أحد العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على نسبة البطالة.

نموذج الانحدار البسيط: $Y=a+bx$

حيث أن:

البطالة :Y

ثابت :a

التعليم :X

البطالة = 21.958 + 9.889E-5 التعليم

جدول رقم (4.4) اختبار الفرضية الفرعية الثانية

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	21.958	**معامل الارتباط** R	0.327
ميل خط الإنحدار	9.889E-5	**معامل التحديد** R^2	0.107
القيمة الإحتمالية (Sig)	0.186	**قيمة F**	1.910

يبين جدول (4.4) يتبين من خلال النتائج أن القيمة الإحتمالية تساوي (0.186) مما يدلل على عدم وجود أثر دال إحصائياً للتعليم على نسبة البطالة، فوفق ما أثبتَه نتائج التحليل الإحصائي انه لا يوجد تأثير جوهري للتعليم على نسبة البطالة فالزيادة أو النقصان في نسبة التعليم ليس من الضروري أن يصحبها زيادة أو نقصان في نسبة البطالة.

و يتضح من نتائج التحليل أن معامل التحديد (تفسير التباين) يساوي (0.107)، وهذا يعني أن (10.7%) من التغير في البطالة يعود للتغير في التعليم –والمستدل عليه من خلال أعداد خريجي الجامعات والكليات في كل عام– أما (89.3%) تعود لأسباب أخرى.

وبلغ معامل الإرتباط (0.327) والقيمة الإحتمالية أكبر من (0.05) وهذه النسبة تعني عدم وجود علاقة دالة إحصائياً ما بين التعليم و المتغير التابع المتمثل بالبطالة.

تفسر هذه النتيجة من خلال ارتفاع مستوى تعليم القوة العاملة ظاهرة نشهدها جميعًا، حيث أن هناك أعداداً كبيرة من المتعلمين لا يجدون وظائف فهم يعانون من مشكلة البطالة وفي المقابل نجد أن بعض المتعلمين بفضل المستوى التعليمي الذي يصلون له يحصلون على الوظيفة، لذا نجد أن التعليم ليس له تأثير في الحد من البطالة لكون المتعلمين منهم ما هو يعمل ومنها لا يعمل.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة فرج (2017) التي توصلت إلى أنه ينبغي أن تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية بهدف تقليل نسبة الأمية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان، لذا يجب توفير الأموال والمرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحله، ويجب على الحكومة أن تحاول امتصاص البطالة بتشغيل أفراد منتجين ومؤهلين، وهذا يشير إلى أن التعليم ليس له الأثر الواضح في الحد من البطالة.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة السطري (2011) التي أظهرت دور التعليم في عملية التنمية ويؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة ومشكلة الفقر.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على نسبة التضخم

نموذج الانحدار البسيط: Y=a+bx

حيث أن:

التضخم :Y

ثابت :a

التعليم :X

التضخم = 4.280 - 5.349E-5 التعليم

جدول رقم (5.4) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	4.280	**معامل الارتباط** R	0.530
ميل خط الانحدار	−5.349E−5	**معامل التحديد** R^2	0.281
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.024	**قيمة F**	6.248

يبين جدول (5.4) يتبين من خلال النتائج أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.024) وأن ميل خط الانحدار يساوي (−5.349E−5) مما يدلل على وجود أثر عكسي للتعليم على نسبة التضخم، فوفق ما أثبتته نتائج التحليل الإحصائي أن الزيادة في نسبة التعليم يرافقها انخفاض في نسبة التضخم.

و يتضح من نتائج التحليل أن معامل التحديد (تفسير التباين) يساوي (0.281)، وهذا يعني أن (28.1%) من التغير في التضخم يعود للتغير في التعليم –والمستدل عليه من خلال أعداد خريجي الجامعات والكليات في كل عام– أما (71.9%) تعود لأسباب أخرى.

وبلغ معامل الارتباط (0.530) والقيمة الاحتمالية أقل من (0.05) وهذه النسبة تعني وجود علاقة ارتباطية متوسطة دالة بين التعليم وبين المتغير التابع المتمثل بنسبة التضخم.

أن الأصل في العلاقة بين مستوى التعليم والتضخم انه كلما ارتفع مستوى التعليم زاد مستوى دخل الفرد وبالتالي زيادة مستوى الأجور والإنفاق، لكن للحالة الفلسطينية خصوصية نتيجة للوضع الاقتصادي وانخفاض مستوى دخل الفرد الشخصي وسلوك الادخار لدى المواطن الفلسطيني بسبب التعليم أو الإنفاق على العائلة والأبناء.

وتفسر هذه النتيجة أن تخرج فئة من المتعلمين قادرين على مواكبة التطورات التكنولوجية الأزمة من أجل الحد من تكلفة الإنتاج مما ينعكس ذلك على أسعار السلع التي يتم طرحها في السوق مما يؤدي إلى الحد من نسبة التضخم، كما أن زيادة الأفراد المؤهلين في المجتمع يؤدي إلى زيادة مستوى جودة الانتاج بأقل التكاليف وبطرق ابتكارية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة جابر (2018) التي خلصت إلى أن للتعليم دوراً هاماً بالنسبة لرفاه الفرد.

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على التنمية الإجتماعية.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الأتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على عدد الجرائم المبلغ عنها

نموذج الانحدار البسيط: $Y=a+bx$

حيث أن:

عدد الجرائم المبلغ عنها :Y

ثابت :a

التعليم :X

عدد الجرائم المبلغ عنها = −935.524 + 0.670 التعليم

جدول رقم (6.4) اختبار الفرضية الفرعية الأولى

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	−935.524	**معامل الارتباط** R	0.961
ميل خط الانحدار	0.670	**معامل التحديد** R^2	0.923
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.000	**قيمة F**	167.333

يبين جدول (6.4) يتبين من خلال النتائج أن القيمة الإحتمالية تساوي (0.000) وأن ميل خط الإنحدار يساوي (0.670) مما يدلل على وجود أثر طردي للتعليم على عدد الجرائم المبلغ عنها، فوفق ما أثبته نتائج التحليل الإحصائي ان الزيادة في نسبة التعليم يرافقها زيادة في عدد التبليغ عن الجرائم.

و يتضح من نتائج التحليل أن معامل التحديد (تفسير التباين) يساوي(0.923)، وهذا يعني ان (92.3%) من التغير في عدد الجرائم المبلغ عنها يعود للتغير في التعليم – والمستدل عليه من خلال أعداد خريجي الجامعات والكليات في كل عام– أما (7.7%) تعود لأسباب أخرى.

وبلغ معامل الارتباط (0.961) والقيمة الاحتمالية أقل من (0.05) وهذه النسبة تعني وجود علاقة ارتباطية قوية دالة بين التعليم وبين المتغير التابع المتمثل عدد الجرائم المبلغ عنها.

تفسر هذه النتيجة أن زيادة النسبة التعليم تعمل على زيادة نسبة الوعي بين أفراد المجتمع ويزداد الإيمان بالعدالة والقانون، كما أن التعليم يزيد من مستوى التعقل عند اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى زيادة نسبة التبليغ عد الجرائم بسبب الثقة التي منحها الأفراد للقضاء وتطبيق القوانين التي تعمل على تحقيق العدالة.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم على عدد قضايا القتل والشروع بالقتل

نموذج الإنحدار البسيط: Y=a+bx

حيث أن:

قضايا القتل والشروع بالقتل المبلغ عنها :Y

ثابت :a

التعليم :X

قضايا القتل والشروع بالقتل المبلغ عنها = 144.932 + 0.003 التعليم

جدول رقم (7.4) اختبار الفرضية الفرعية الثانية

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	144.932	**معامل الارتباط** R	0.409
ميل خط الانحدار	0.003	**معامل التحديد** R^2	0.167
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.116	**قيمة F**	2.808

يبين جدول (7.4) يتبين من خلال النتائج أن القيمة الإحتمالية تساوي (0.116) مما يدلل على عدم وجود أثر للتعليم على عدد قضايا القتل والشروع بالقتل ، فوفق ما أثبته نتائج التحليل الإحصائي أنه لا يوجد تأثير جوهري للتعليم على عدد قضايا القتل والشروع بالقتل فالزيادة أو النقصان في نسبة التعليم ليس من الضروري أن يصحبها زيادة أو نقصان في عدد قضايا القتل والشروع بالقتل.

و يتضح من نتائج التحليل أن معامل التحديد (تفسير التباين) يساوي (0.167)، وهذا يعني أن (16.7%) من التغير في قضايا القتل والشروع بالقتل المبلغ عنها يعود للتغير في التعليم – والمستدل عليه من خلال أعداد خريجي الجامعات والكليات في كل عام– أما(83.3%) تعود لأسباب أخرى.

وبلغ معامل الإرتباط (0.409) والقيمة الإحتمالية أكبر من (0.05) وهذه النسبة تعني عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين التعليم وبين المتغير التابع المتمثل قضايا القتل والشروع بالقتل المبلغ عنها.

تفسر هذه النتيجة أن الأشخاص الذين يرتكبون قضايا القتل لا يكونوا في حالة من الوعي أو التفكير السليم حيث يقوم الشخص بالقتل تحت تأثير ظروف إجتماعية أو إقتصادية ذات ضغط شديد كما أن إرتكاب الجرائم غالباً ما يكون الشخص متأثر ببعض الضغوطات العائلية أو النفسية أو الشخصية التي تخص الواقع الحياة التي يعيشها وليس لمستوى التعليم أثر في ذلك.

4.4 النتائج:

- يوجد أثر طردي دال إحصائياً للتعليم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- لا يوجد أثر دال إحصائياً للتعليم على نسبة البطالة.
- يوجد أثر عكسي دال إحصائياً للتعليم على نسبة التضخم.
- يوجد أثر طردي دال إحصائياً للتعليم على عدد الجرائم المبلغ عنها
- لا يوجد أثر دال إحصائياً للتعليم على عدد قضايا القتل والشروع بالقتل

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة:

يتناول هذا الفصل الاستنتاجات والتوصيات التي تتعلق **بأثر التعليم على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين**.

2.5 ملخص النتائج

- أن الزيادة في نسبة التعليم يرافقها زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتعليم هو الأكثر إسهاماً في زيادة الناتج القومي لأنه يساهم في نموه والتقدم والتطور العلمي والتكنولوجي وهذا يعتبر من الحاجات الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ومتطلبات سوق العمل، وأن التعليم يؤثر إيجابياً في زيادة معدلات النمو الإقتصادي.

- لا يوجد تأثير جوهري للتعليم على نسبة البطالة فالزيادة أو النقصان في نسبة التعليم ليس من الضروري أن يصحبها زيادة أو نقصان في نسبة البطالة، حيث أن هناك أعداداً كبيرة من المتعلمين لا يجدون وظائف فهم يعانون من مشكلة البطالة وفي المقابل نجد أن بعض المتعلمين بفضل المستوى التعليمي يحصلون على الوظيفة
- هناك وجود أثر عكسي للتعليم على نسبة التضخم، فوفق ما اثبته نتائج التحليل الإحصائي أن الزيادة في نسبة التعليم يرافقها انخفاض في نسبة التضخم.
- هناك وجود أثر طردي للتعليم على عدد الجرائم المبلغ عنها، فوفق ما أثبته نتائج التحليل الإحصائي أن الزيادة في نسبة التعليم يرافقها زيادة في عدد التبليغ عن الجرائم، وأن زيادة النسبة التعليم تعمل على زيادة نسبة الوعي بين أفراد المجتمع ويزداد الإيمان بالعدالة والقانون.
- عدم وجود أثر للتعليم على عدد قضايا القتل والشروع بالقتل، فوفق ما أثبته نتائج التحليل الإحصائي أنه لا يوجد تأثير جوهري للتعليم على عدد قضايا القتل والشروع بالقتل فالزيادة أو النقصان في نسبة التعليم ليس من الضروري أن يصحبها زيادة أو نقصان في عدد قضايا القتل والشروع بالقتل.

3.5 التوصيات.

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

توصيات إلى الجامعات

1. أن تنشط الجامعات الفلسطينية وبرامج وكليات الدراسات العليا بشكل خاص، لتكون رائدة التغيير في المجتمع والثقافات السائدة ،بحيث تعمل على توجيه العملية التعليمية نحو تنمية الإنسان الفلسطيني ليشارك في تنمية المجتمع.
2. أن تعمل برامج الدراسات العليا على تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني، وفق رؤى التحديث والتطور حتى يتسلح المواطن الفلسطيني بالثقافة القادرة على الصمود أمام الثقافات البديلة، بحيث يكون محصلة التعليم ومخرجاته قوى بشرية مدربة مهنيا ومعرفيا ومنهجيا لمواجهة حاجات ومهن وتخصصات فنية يحتاجها المجتمع الفلسطيني.
3. أن تراعي جامعاتنا توظيف الموارد والمصادر البشرية والمادية اللازمة بما يحقق الفائدة لتطوير العملية التعليمية وتحديث أساليب التعليم واستخدام التقنيات الحديثة التي تدعم الإبداع وتشجع البحث العلمي وفق سياسات وخطط مرتبطة بخطط التنمية.
4. دعوة الجامعات الفلسطينية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي والتعاون مع الجامعات العربية والأوروبية، لفتح برامج دكتوراه تساهم في التخفيف عن راغبي العلم مصاريف السفر والغربة والتكاليف الباهظة وتساهم في تحقيق التنمية ويمنع هجرة الأموال والأدمغة للخارج بحثا عن الشهادات العليا .

5. إعادة النظر في التخصصات والبرامج القائمة وإدخال تخصصات وبرامج جديدة تتناسب وتلبي حاجات ومتطلبات التنمية الشاملة، لا سيما الدراسات التقنية والعلمية الحديثة والدراسات التخصصية التي يجب أن تهدف إلى تأهيل الخريجين للمشاركة في حل المشاكل التي تواجه مؤسسات الدولة وقطاعاتها الصناعية والإنتاجية والخدماتية.
6. توجيه بحوث طلبة الدراسات العليا لحل مشكلات حقل العمل لقاء تحمل تلك المؤسسات تكاليف البحث مضافا إليه أجور مناسبة للجامعة وللباحثين وأثمان المواد والتجهيزات المستخدمة في البحوث.
7. توصية إلى الجامعات الفلسطينية أن تعمل على معالجة مشاكلها المالية بطرق علمية صحيحة بدلاً من استغلال التعليم العالي لإخفاء المشكلة وفتح تخصصات وبرامج دراسات عليا مكررة وتساهم في زيادة البطالة ولا تشكل رافداً للتنمية المستدامة.

توصيات إلى وزارة الثقافة

8. إقامة بناء إجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة، وقيم مستحدثة تحقق أكبر قدر ممكن من اشباع مطالب وحاجات الافراد.
9. العمل مع المجتمع المدني المحلي لتعزيز قيم وثقافة التسامح والمسؤولية المجتمعية والتكافل الإجتماعي بين فئات المجتمع.

توصية الى رجال الأعمال الفلسطينيين

10. ضرورة تعزيز الإستثمار في التعليم التخفيف من الاعباء الإقتصادية والإجتماعية للأسرة الفلسطينية وتخفيف معدلات البطالة والفقر.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

الآغا، سعيد والحلبي، مادلين. (2019). **التفكير الاستراتيجي وإعداد السياسات**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، رام الله.

أبو نصر، مدحت، محمد، ياسمين مدحت.(2017). **التنمية المستدامة مفهومها وأبعدها ومؤشرتها**، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.

الإحصائي العربي الأول، عمان الأردن، 2007 .

بارود، نعيم.(2005). **متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية**، رسالة ماجستير، جامعة الإسلامية.

البدري، هناء (2016)، المعوقات الإجتماعية لدور المرأة في التنمية الإجتماعية، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، العدد 27، جامعة بابل، ص 271-295.

بوطيبة ،فيصل.(2010). **العائد من التعليم في الجزائر**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان.

البياتي، فارس رشيد.(2008). **التنمية الإقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

تودارو، ميشيل.(2006).**التنمية الإقتصادية**، ترجمة محمود حسني ومحمود عبد الرازق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

جابر، إياد شمخي.(2018). **دور التعليم العالية في التنمية الإقتصادية في العراق**، رسالة ماجستير، جامعة بنها.

الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني.(2013). **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2013**، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2025.pdf

الجوهري، عبدالهادي، وأخرون.(2008) **المنظور التنموي**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.

حجيلة، رحالي، رفيقة، بوخالفة.(2015).**التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي تيبازة.

حداد، عيدة. (2017). دور **التخطيط التربوي في إدارة التغيير لدى مديري تعليم المتوسطة والثانوية دراسة ميدانية بالمقاطعة الشرقية بولاية أم البواقي**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي.

حسن، عبد المحسن. (2010). **ممارسات ادارة الموارد البشرية واثرها في تحقيق التميز المؤسسي، دراسة تطبيقية في شركة زين الكويتية للاتصالات الخلوية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.

حسين، بانقا طه الزبي.(2018). دور التخطيط التربوي في معالجة مشكلات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين، **المجلة الدولية للعلوم الانسانية والإجتماعية**، العدد 40، جامعة بابل، ص40–46.

حسين، وسن عبد الأمير.(2014). **تكنولوجيا التعليم وصفات مدرس التربية الفنية الفعال**، رسالة ماجستير، جامعة بابل.

حمداني، محي الدين.(2009). **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.

الحوراني، عبد الله. (2019). **واقع التنمية الإجتماعية في فلسطين**، مركز المعلومات الفلسطيني (وفا) http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3167

الخضر، غول.(2009). **التعليم الثانوي ودوره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

درويش، كنزة.(2015). **العولمة وإشكالية التنمية في العالم الثالث**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

دهان، محمد.(2010). **الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري، دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة متوري، الجزائر.

زغير، نضال. (2015). **التنمية والتعليم في فلسطين.. المنهج استعماري**، https://ultrapal.ultrasawt.com

زوبير، دغمان.(2011). **التعليم ودوره الفعال في تحقيق احتياجات التنمية الوطنية**، رسالة ماجستير، جامعة محمد الشريف مساعدية، الجزائر.

السالم، غالب محمود حسين.(2008). **واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

السر، سالم عبد الله أحمد.(2017). **التنمية الإقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان (2011 2015م)**، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

السطري، مصطفى أحمد سليمان.(2011). **دور التعليم العالي في التنمية الإقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

السليطي، حمد (2002). **التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الشال، محمود. (2003). الأستاذ الجامعي احتياجاته التدريبية الإدارية " دراسة ميدانية على جامعة الأسكندرية ". **مستقبل التربية العربية**، مج. 9 ، ع. 30، ص ص 9-68.

الشعافي، نجيب والغضين، نواف (2015). أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا، دراسة قياسية، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**، المجلد 8، العدد 22، ص 3-28.

صباح، غربي.(2008). الاستثمار في التعليم ونظرياته، **مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والإجتماعية**،العددان2و3، ص 81-118.

ضيف، فضل البشير.(2018). **سوق التأمين في الجزائر ودوره في التنمية الإقتصادية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، رسالة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر.

العادلي، عادل محمد.(2013). مساهمة التعليم في عملية إنماء الاقتصادي في البلدان النامية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية**،ع35، جامعة بغداد، ص47-66.

عبد الحميد، عفاف.(2012). **رؤية استراتيجية لرأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية، دراية ميدانية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

العبيدي، عبد الجبار.(2012). **خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة "دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

العبيدي، عبد الجبار.(2012). **خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

عقيل، فهد (2015)، **التنمية الإقتصادية عند علماء المسلمين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

علي، انوار محمود.(2012). دور التربية في التغيير الاجتماعي، **مجلة كلية العلوم الانسانية**، المجلد 6، العدد12، ص1-31

عمر، مضر خليل، حميد، رقية مرشد.(2015). **العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع**، http://www.muthar-alomar.com/wp-content/uploads/2013/01

الفرا، مرام. (2012). **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الإقتصادية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

فرج، سكنه جهية.(2017). دور التعليم في التنمية الإقتصادية في العراق للمدة(2015-2004)، قسم الدراسات الإقتصادية، **مجلة الاقتصاد الخليجي**، جامعة البصرة، العدد34، ص88-116.

قريشي، محمد، نعيمي، مصطفى.(2017). **أثر التعليم على النمو الاقتصادي دراسة قياس**، رسالة ماجستير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر.

كبداني ،أحمد.(2013). **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية**، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.

الكرد، ضياء احمد.(2018). **الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة،** مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإجتماعية، جامعة نجاح الوطنية.

الكرد، ضياء. (2018). **الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة،** مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة كلية الاقتصاد والعلوم الإجتماعية، جامعة النجاح الوطنية.

كسبور، عبد الرحمن عبدالله.(2014). التعليم وأثره على التنمية الإقتصادية: دراسة مقارنة بين ولايتي النيل الأبيض وجنوب كردفان، **مجلة النيل الأبيض للدراسات،** ص1-26.

الكعبي، صبيح جبر.(2017). معوقات التنمية في مجال التعليم، **مجلة البحوث التربوية والنفسية،** المجلد 14، العدد55، ص 151-174.

محمد، نافز.(2010). **الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه،** http://www.qou.edu/home/sciResearch/researchersPages/nafzAyoub

محمود، عبد الرزاق صالح.(2011). أثر التعليم في التنمية الصحية في مدينة موصل دراسة ميدانية، **مجلة دراسات موصلية،** العدد34، ص1-23.

مرزوق، فاروق.(2017). البحث التربوي وعلاقته بالتنمية المستدامة دراسة حالة على جامعة القاهرة، **مجلة العلوم التربوية،** مجلد (25)، العدد 3، ص 47-149.

مزريق، عاشور.(2011). **دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة،** مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي " المنظمة العربية للتنمية الإدارية الاردن.

معلم، جميلة.(2017). **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب،** رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر.

نصير، تمارا (2015). **دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة،** المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة في التربية والتعليم، جامعة جرش.

المراجع الأجنبية

Misra, Srikant (2012). Contribution of Education in the Socio-economic Development An Empirical Study, **LUMEN International Conference Book**, Iasi, Romania, Vol.1, Oct 12, ISBN- 978-973-166-311-1

Odit, Mohun et al (2010). The Impact Of Education On Economic Growth: The Case Of Mauritius, **International Business & Economics Research Journal**, Volume 9, Number 8, P141-152

Kotásková, Sylvie et al (2018). The Impact of Education on Economic Growth: The Case of India. **Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis**, 66(1): 0253–0262

Ozturk, Ilhan (2008). The Role of Education in Economic Development: A Theoretical Perspective, **Journal of Rural Development and Administration**, Volume 33, No. 1, pp. 39-47.

Mukit, Dewan (2012). Public Expenditure on Education and Economic Growth: The Case of Bangladesh, I**nternational Journal of Applied Research in Business Administration & Economics**, Vol1, Issue 4, P10-18.

Ali Hina &Jabeen, Aasma (2015). Effects of Education on Economic Growth: Evidence from Pakistan, **American Journal of Economics, Finance and Management**, Vol. 1, No. 6, pp. 579-585.

Hassan, Syeda & Rafaz, Nazish (2017). The Role of Female Education in Economic Growth of Pakistan: A Time Series Analysis from 1990-2016, **International Journal of Innovation and Economics Development**, vol. 3, issue 5, pages 83-93

Grant, C. (2017). **The Contribution of Education to Economic Growth. K4D Helpdesk Report. Brighton, UK**: Institute of Development Studies.

Kayani, M, Akbar, R, Faisal, S (2017). Analysis of Socio-Economic Benefits of Education in Developing Countries: A Example of Pakistan, **Bulletin of Education and Research**, Vol. 39, No. 3 pp. 75-92.

المحتويات

اقرار ..... أ

شكر وعرفان ..... ب

الملخص ..... ج

Abstract ..... د

الفصل الأول 1

الإطار العام للدراسة 1

1.1 المقدمة 1

2.1 مشكلة الدراسة 3

3.1 أهداف الدراسة 4

4.1 أهمية الدراسة 5

5.1 فرضيات الدراسة 6

6.1 نموذج الدراسة 7

7.1 مصطلحات الدراسة والتعريفات 8

8.1 تصميم الدراسة والمعالجة الاحصائية 62

الفصل الثاني 10

الإطار النظري والدراسات السابقة 10

1.2 الإطار النظري 11

المبحث الأول: التعليم 12

المبحث الثاني: التنمية الإقتصادية والإجتماعية 31

2.2 الدراسات السابقة 47

3.2 التعقيب على الدراسات السابقة 56

الفصل الثالث 58

الطريقة والإجراءات.....58
1.3 مقدمة 58
2.3 منهج الدراسة 59
3.3 مصادر جمع المعلومات 59
4.3 آلية جمع البيانات.....60
5.3 مجتمع وعينة الدراسة 60
6.3 آلية احتساب المتغيرات.....61
7.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة 61
8.3 خلاصة الفصل 62
الفصل الرابع.....63
تحليل النتائج واختبار الفرضيات 63
1.4 مقدمة 63
2.4 اختبار التوزيع الطبيعي اختبار كولمجروف–سمرنوف.....64
3.4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة 65
4.4 النتائج.....75
الفصل الخامس 76
الاستنتاجات والتوصيات.....76
1.5 مقدمة 76
2.5 الاستنتاجات 76
3.5 التوصيات 78
المصادر والمراجع.....80

فهرس الجداول

جدول رقم (1.3) آلية قياس متغيرات الدراسة..... 61

جدول رقم (1.4) اختبار التوزيع الطبيعي..... 64

جدول رقم (2.4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة..... 65

جدول رقم (3.4) اختبار الفرضية الفرعية الأولى..... 67

جدول رقم (4.4) اختبار الفرضية الفرعية الثانية..... 69

جدول رقم (5.4) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة..... 71

جدول رقم (6.4) اختبار الفرضية الفرعية الأولى..... 73

جدول رقم (7.4) اختبار الفرضية الفرعية الثانية 74